مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٤٢**

الأربعاء، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أغيلار سنسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أسبانيا	السيدة أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد بالديس
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد إكورنغ أدونغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسون

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/421)

03-33070 (A)
0333070

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/421)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا، وصربيا والجبل الأسود، واليونان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد صهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد ديلجا (ألبانيا) والسيد فاسيلاكيس (اليونان) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هادي العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن على أساس التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/421 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

أرحب بالسيد العنابي وأعطيه الكلمة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): سيدي، كما لاحظتم من فوركم، معروض على أعضاء المجلس آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة أنميك)، صدر في ١٤ نيسان/أبريل. ويوجز التقرير أنشطة بعثة أنميك والتطورات الرئيسية التي حصلت في كوسوفو وصربيا والجبل الأسود، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام.

وكما اقترحت بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو في العام الماضي، فإن هيكل التقرير يساير المعايير النموذجية الثمانية التي حددها السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام، بهدف إعطاء صورة واقعية للتقدم المحرز والتحديات التي يصطدم بها تحقيق هذه المعايير النموذجية المتفق عليها. وبالتالي، يخوض التقرير في تفاصيل هي إلى حد ما أكثر مما جرت عليه العادة في هذه الحالة.

يسلِّط التقرير الضوء على مواصلة نقل السلطات المحددة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري إلى مؤسستي

الحكم الذاتي المؤقتتين في كوسوفو. وكان إنشاء مجلس مشترك لنقل السلطات، يتشكل من ممثلي بعثة أنميك ومن المؤسستين المؤقتتين للإشراف على عملية النقل وتنسيقها وإدارتها خطوة هامة. وقد اجتمع مجلس نقل السلطات لأول مرة في ٨ نيسان/أبريل وأنشأ ثلاثة أفرقة عاملة: أحدها معني بالمالية والتوظيف والسوقيات؛ وآخر معني بالمساعدة التقنية، والثالث معني بالرصد والتدخل. وسيتواصل تنفيذ عملية النقل بخطى تأخذ في الاعتبار قدرة مؤسستي الحكم الذاتي على تحمُّل المسؤوليات ذات الصلة.

ولن يطرأ أي تغيير على سلطة بعثة أنميك بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والسلطات والمسؤوليات المسندة المدرجة في الفصل ٨ من الإطار الدستوري. وفي مرحلة لاحقة، ستعالج المشاركة المتزايدة للمؤسستين المؤقتتين ولشعب كوسوفو في المهام الإدارية والتشغيلية في المجالات المسندة المحددة المبينة في الفصل ٨ وفقا لأحكام ذلك الفصل. لكن هذه المشاركة لن تؤثر على سلطة أو مسؤوليات بعثة أنميك، كما لن تشمل الاضطلاع بدور في صنع القرار.

ويبين التقرير أن على كوسوفو أن تقطع شوطا في إقامة مؤسسات تمثيلية عاملة، خاصة وأن الصراعات السياسية بين الأحزاب وفي داخلها ما زالت تعوق المؤسستين المؤقتتين. فعلى سبيل المثال، بينما واصلت جمعية كوسوفو عقد جلسات منتظمة، فإنها لا تزال عاجزة عن تجاوز الخلافات السياسية والعرقية، مما أفضى إلى انسحابات عديدة – من قِبل أحزاب ألبان كوسوفو وأحزاب صرب كوسوفو. وإلى عدم التمكن من عقد جلستين.

كذلك يوضح التقرير أن العنف والجريمة على أساس عرقي تبدوان في ازدياد بعد الانخفاض المسجّل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأن هناك، على وجه العموم، مسائل هامة تتعلق بالأقليات، مثل حرية التنقل، واستخدام اللغة والأبجدية، والحصول على نصيب عادل من التمويل من البلديات، ما زالت تعتورها المشاكل ولم يحرز فيها سوى القليل من التقدم.

ولا يزال استمرار الحوادث ذات البواعث العرقية يمثّل عقبة أمام حرية تنقل أعضاء طوائف الأقليات، مما يمنع تحقيق تحسن كبير في مستوى الثقة ويجعل تحقيق العودة المستدامة للأقليات إلى كوسوفو أمرا عسيرا، ويستغرق وقتا طويلا، ويستدعي موارد ضخمة. وبالرغم من ذلك، تشير إحصاءات بداية عام ٢٠٠٣ إلى أن خطى العودة تتسارع، نتيجة لتحسن البنى الداعمة لعملية العودة والإقبال المتزايد على المشاركة من قِبل السلطات المحلية والأشخاص المشردين داخليا والدعم المقدم من مجتمع المانحين.

ويبرز التقرير منجزات إيجابية مثل تزايد أعداد الأقليات في الخدمة المدنية، بما في ذلك الجهاز القضائي، والتطوير المستمر لدائرة شرطة كوسوفو. إن عدد أفراد شرطة كوسوفو يتجاوز عدد أفراد الشرطة الدولية بما يقرب من ١ ٠٠٠ فرد، وقد أسندت إليهم المسؤولية عن ثلاثة مراكز شرطة. ولقد تناول الجهاز القضائي المحلي جميع القضايا المدنية و ٩٧ في المائة من القضايا الجنائية. وتم إحراز بعض التقدم في حل النظام القضائي الموازي في شمال كوسوفو من خلال تعيين قضاة صرب كوسوفيين والافتتاح الرسمي لبعض المحاكم في شمال كوسوفو تحت إدارة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وتم تعزيز الآليات المؤسسية لدعم مشاركة الأقليات في الإدارة المدنية من خلال التشريع والدعم الإداري، وهو الأمر الذي يؤدي فيه مكتب رئيس الوزراء دورا رئيسيا.

والتطور الإيجابي الآخر كان في نقل المسؤوليات الإدارية والتشغيلية لإدارة الضرائب إلى المؤسسات المؤقتة. وفضلا عن ذلك، اعتمدت وكالة الائتمان في كوسوفو

سياساتها وإجراءاتها التشغيلية ووافقت على خصخصة أول ست من مؤسسات الملكية العامة.

ويجدر التنويه أيضا بأن مجلس أوروبا واصل عمله لوضع مفهوم للإصلاح المستدام للحكم الذاتي المحلي، والرامي إلى تحقيق النقل التدريجي للسلطات إلى المستوى المحلي، بما يقرب إيصال الخدمات وصنع القرار إلى الشعب ويحدد الهياكل الأكثر ملاءمة للديمقراطية المحلية، وبما ينسجم مع مبادئ الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، وليس على أساس الفوارق العرقية. ويتم تنفيذ تلك المهمة من خلال المشاورات مع الزعماء المحليين والممثلين الدوليين.

ومن الأحداث الهامة أيضا كان قيام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة باعتقال ألبان كوسوفيين، وقد تم بدون مشاكل كبيرة وبدون معارضة من الأحزاب السياسية. ولقد خرج عدد من المظاهرات السلمية ضد هذه الاعتقالات ومحاكمات أخرى واعتقالات وتحقيقات قضائية، تمت بصفة رئيسية لأعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو متهمين، ضمن أمور أخرى، بجرائم حرب والإرهاب والجريمة المنظمة. وينوه التقرير، إجمالا، بأن معدل الحوادث الجنائية في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣ ظل متسقا بصفة عامة مع معدل فترة الإبلاغ الأخيرة. ولكن وقعت هجمات بالقنابل اليدوية وهجمات أخرى ضد مراكز شرطة بعثة الأمم المتحدة في بيش وبريشتينا ومتروفيتشا؛ ولحسن الحظ لم تقع إصابات. وبعد الانتهاء من إعداد التقرير قُتل بالرصاص شاهد ادعاء في المحاكمة المنتهية لخمسة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو.

وأحد الأمثلة على تزايد التطرف هو الانفجار الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل، الذي تسبب في إلحاق ضرر خطير بجسر للسكك الحديدية في شمال كوسوفو، مما عطل حركة مرور السكك الحديدية إلى وسط صربيا. وقُتل في الحادث شخصان، كان أحدهما عضوا في فيلق حماية كوسوفو، ويُفترض أنهما شاركا في زرع القنبلة. وادعت جماعة ألبانية عرقية متطرفة المسؤولية عن ذلك الحادث. ولقد أصدر السيد شتاينر أمرا إداريا بتنفيذ لائحة بعثة الأمم المتحدة بشأن حظر الإرهاب والجرائم المتصلة به، وإعلان هذه الجماعة الألبانية العرقية المتطرفة منظمة إرهابية كما يرد تعريف هذه المنظمات في اللائحة. ولقد تم احتجاز ثلاثة أفراد. وتجري الآن محاكمة ثلاثة أفراد يُزعم أنهم أعضاء في هذه الجماعة بتهم الإرهاب. وتعهد فيلق حماية كوسوفو بالتحقيق فيما إذا كان أي من أعضاء الفيلق متورطين في أنشطة أو منظمات غير قانونية، وبتقديم أسمائهم إلى بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو.

ويقدم التقرير أيضا نظرة صريحة على تطور فيلق حماية كوسوفو. ولا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب بالنسبة للفيلق، وتظل أكثر المهام التي تمثل تحديا في هذا الشأن مهمة تحويل الفيلق إلى هيئة متعددة الأعراق تركز فقط على ولايتها كهيئة للأعمال المدنية الطارئة.

وبصفة عامة، يبدو أن محاولات متزايدة تبذل لإضعاف القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، مما أجبر الممثل الخاص على التدخل. ولقد سعت حكومة كوسوفو إلى تحدي سلطات محفوظة للممثل الخاص في مجلس نقل السلطات، من خلال المطالبة بإنشاء وزارات جديدة لممارسة السلطة في المجالات المحفوظة. ورفض السيد شتاينر هذا الطلب، بدعم منا بالطبع. وسعى مجلس كوسوفو إلى تطبيق قانون بشأن التعليم العالي، رغم أن الممثل الخاص لم يقره لأنه لا يراعي المصالح الحيوية لطائفة صرب كوسوفو. وأعلن السيد شتاينر على الفور أن إجراء المجلس ذلك ليست له صلاحية قانونية. ونحن ممتنون لدعم المجلس في هذا الصدد.

وأعيدت أربعة قوانين، بما فيها قانون التعليم العالي، إلى مجلس كوسوفو لأنها لا تمتثل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري، مشفوعة بطلب باتخاذ إجراء إصلاحي ملائم. ولم يتخذ المجلس حتى الآن أي إجراء في هذا الصدد. إن بعثة أنميك تشعر بقلق بالغ إزاء تضييع الوقت في سن التشريعات، وهو ما يضر بحكم كوسوفو وبتنمية مؤسساتها المؤقتة. وإذا لم يعدل المجلس هذه القوانين على النحو الملائم فسيضطر السيد شتاينر إلى الشروع في إصدار هذه القوانين بالتعديلات اللازمة.

ولم يشارك ممثلو صرب كوسوفو في الاجتماع الأول لمجلس نقل السلطات، رغم التأكيدات على أنه لن يكون هناك أي نقل للسلطات خارج المعايير الواردة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل اتحادين للبلديات التي تضم أغلبيات صربية كوسوفية؛ أولهما في شمال متروفيتشا والثاني في شرق كوسوفو. ولم تعترف بعثة الأمم المتحدة بأي من الاتحادين بوصفه هيكلا مشروعا، لأنهما يقومان على أساس أحادية العرق.

وسعى السيد شتاينر إلى البدء في حوار بشأن الأمور العملية بين سلطات بلغراد ومؤسسات كوسوفو المؤقتة. وبعد دعم أولي من زعماء الألبان الكوسوفيين السياسيين تراجع الزعماء عن المبادرة مستشهدين، بجملة عوامل منها فرض عدد من الشروط المسبقة لإجراء الحوار، بما في ذلك الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في عملية النقل. وبالمثل، ورغم أن سلطات بلغراد وافقت على الفكرة في البداية، فإنها أعربت أيضا عن عدم استعدادها للمشاركة بسبب نقل مسؤوليات إضافية إلى المؤسسات المؤقتة. وتم تأجيل الجهود الرامية إلى البدء في الحوار المباشر عقب اغتيال رئيس الوزراء الصربي جنجيتش.

وبصورة عامة، يقدم التقرير سردا مفصلا لحالة معقدة ومختلطة في الميدان في كوسوفو. ويبين التقرير أيضا الضغوط المتزايدة بشكل مطرد التي تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة من جميع الأطراف، والمطالبة بتلبية إما رغبات استبعاد متبادلة، أو انتهاك نص وروح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. وقد تزايدت الأعمال والبيانات المتطرفة من طرف أو آخر منذ بداية هذا العام. هناك بالفعل أصوات معتدلة، وثمة عدد من المبادرات البناءة المطروحة. لكن، بشكل عام، تلك أصوات ضعيفة، بل وصامتة نوعا ما. وذلك ما يزيد من صعوبة تعزيز الحوار عبر الخطوط السياسية والعرقية داخل كوسوفو، سواء فيما يتعلق بالحوار بين أبناء كوسوفو، أو بين بلغراد والمؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي.

وقد سعت البعثة قدر الإمكان إلى تحقيق التوازن بين الرغبات والمطالب المتنافسة، بل والمتضاربة في كثير من الأحيان، لزعماء كوسوفو وشعبها، بهدف الحيلولة دون ظهور حالات للتطرف. وثابرت البعثة على السير في هذا الطريق، وستواصل القيام بذلك. وستستمر البعثة في تشجيع الحوار والتعددية العرقية وتيسير قبول المعايير النموذجية وإنجازها. وما فتئت سياسة ”المعايير قبل المركز“ هي الإطار للمضي قدما. وبطبيعة الحال، يتحمل الزعماء المحليون وشعب كوسوفو المسؤولية الأساسية عن دعم جهود البعثة لتحقيق تقدم قابل للقياس نحو إنجاز المعايير المتفق عليها ونبذ التطرف. وفي الوقت نفسه، سيظل الدعم المستمر والفعال من جانب مجلس الأمن أساسيا لضمان التنفيذ الكامل والعادل للولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لأعضاء مجلس الأمن. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره إلى المجلس.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن.

إن شيلي تكرر تأييدها لأجل مهمة في مجال بناء السلام في تاريخ الأمم المتحدة، ألا وهي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تتشرف بلادي بالمشاركة فيها. وإننا نقدر روح الاحتراف التي أبداها السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، وكذلك سائر موظفي البعثة. كما نتوجه بالشكر للسيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/421).

في البداية، أود أن أعرب عن إدانة حكومة بلادي لاغتيال السيد زوران جنديتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا. ونأمل ألاّ يؤدي ذلك الحادث المقيت إلى تقويض الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي يعد أساسيا لهذه العملية. ونؤكد مرة أخرى أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو حجر الزاوية في تلك العملية والأداة المشروعة لتحقيق الهدف الثلاثي للولاية المنصوص عليها في هذا القرار، أي إيجاد إدارة لكوسوفو، وإنشاء المؤسسات وتيسير عملية سياسية لتحديد المركز النهائي لكوسوفو. وفيما يتعلق بالهدف الأخير، نعرب عن التأييد لمبدأ ''المعايير قبل المركز''. ونهيب بالأطراف أن تتلافى تلك النبرة الاستفزازية التي انطوت عليها البيانات الأخيرة بشأن تلك السياسة.

وبالنظر إلى أن هذا العام يعد حاسما بالنسبة للنقل التدريجي للسلطات التنفيذية والتشريعية إلى شعب كوسوفو وفقا للفصل ٥ من الإطار الدستوري، نعتقد أنه لا بد لنا من الاعتراف بالتقدم الذي تحقق في الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق بنقل مسؤوليات إضافية إلى المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي في كوسوفو. وفي ذلك الصدد، نثني على العمل الذي أنجزه مجلس نقل السلطات الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات الانتقالية. وينبغي لتلك المؤسسات أن تستمر في التعرف على العمليات والمسؤوليات الرئيسية التي ستسند إليها. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تتوقف المهاترات الداخلية والخارجية حتى يتسنى إحراز تقدم كبير بشأن المسائل الموضوعية.

إننا نرفض وجود هياكل موازية في البلديات رفضا قاطعا، لأن ذلك يعرقل عمل المؤسسات الشرعية ويتعارض تماما مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وإننا نقدر التقدم الكبير الذي أحرز في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣، بما في ذلك تعزيز الآليات المؤسسية التي توفر الدعم لمشاركة الأقليات في الإدارة المركزية؛ والدعم المقدم للتعليم والمشاركة المدنية؛ وتسجيل المنظمات غير الحكومية؛ وإنشاء خمس لجان مخصصة مشتركة فيما بين الوزارات؛ وتعيين موظفين قضائيين إضافيين، بما في ذلك أعضاء من الأقليات؛ وأخيرا، تشغيل قطار ''حرية التنقل''. كما أننا نقدر الجهود التي بذلتها الأطراف للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونثق في أن تلك الجهود سوف تستمر.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الحادث الذي وقع في ٣ نيسان/أبريل فيما يتعلق بالقانون الخاص بالتعليم العالي. وكما لوحظ، فإن ذلك الحادث لا يسهم بالتأكيد في تهيئة المناخ المؤاتي للتفاهم والحوار الذي يجب أن يسود بين البعثة وجمعية كوسوفو. وبالمثل، يفزعنا ازدياد الجريمة المنظمة والعنف والتحرش والتفرقة والجريمة لبواعث عرقية، والقيود المفروضة على حرية التنقل والهجمات بالقنابل وغيرها ضد مراكز الشرطة.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): يشكر وفدي السيد هادي العنابي على الإحاطة المفصلة والصريحة التي قدمها لنا صباح اليوم حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو. ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

يشعر وفدي بالارتياح لإنجاز بعض الخطوات الهامة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام والتي تمثلت في بدء نقل مزيد من السلطات إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين في كوسوفو، كما هو وارد في الفصل الخامس من الإطار الدستوري، مع احتفاظ ممثل الأمين العام بصلاحياته وفقا للفصل الثامن من هذا الإطار الدستوري أيضا. وأن إنشاء مجلس نقل السلطات سيؤدي كذلك إلى تنسيق الجهود من أجل نقل هذه السلطات بشكل مدروس إلى السلطات المحلية في كوسوفو. ومما يبعث الارتياح الاجتماع الأول الذي عقد وإنشاء أفرقة العمل الثلاثة للتمويل والمساعدة الفنية والرصد. ولكن في نفس الوقت، نأسف لأن الصراعات بين الأحزاب داخل المؤسستين المؤقتتين حالت دون إحراز تقدم كبير في مواضيع مهمة، حيث أن البنية السياسية المجزأة لألبان كوسوفو قد أثرت على عمل الحكومة وهيئة رئاسة الجمعية الوطنية في كوسوفو إذ أن تلك الصراعات قوضت دور هاتين المؤسستين وهددت استقرارهما.

ونرى أنه لا بد في هذه الفترة من التركيز على سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة ومنع العنف القائم على أساس إثني وذلك من أجل تهيئة المناخ المناسب للاستمرار في عملية تسليم السلطات بشكل هادئ وسلس وبما يكفل استقرار الوضع السياسي والأمني في كوسوفو. من جهة ثانية لا بد من ضمان حرية التنقل للطوائف كافة في جميع أنحاء كوسوفو، بما يضمن أمنها وسلامتها وذلك لمساعدتها على إعادة الإعمار والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة لبناء هذا الإقليم الذي ما زال يشهد توترا منذ فترة طويلة. ونعتقد أنه إذا ما تمت تهيئة هذا المناخ الأمني، ستؤدي إلى عودة المهجرين واللاجئين إلى ديارهم للمشاركة في إعادة الإعمار والاستثمار في كل مناحي الحياة المختلفة في كوسوفو بصورة أكثر فعالية، لأننا سمعنا أن هناك زيادة في عودة اللاجئين والنازحين كما ذكر السيد العنابي.

ويؤكد وفدي على ضرورة استمرار الحوار بين بلغراد وبريشتينا من أجل انضمام مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين إلى بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في جهودها الرامية إلى إقامة حوار مباشر بشأن المسائل العملية مع الجيران.

يوافق وفدي على الملاحظات التي أوردها الأمين العام في تقريره قيد النظر، ونؤكد أنه لا بد أن تكون عملية نقل السلطات مدروسة بشكل كامل كي لا يؤدي التسرع في تنفيذها إلى حدوث مفاجآت ليست في الحسبان، ولا سيما خلال فترة عملية نقل هذه السلطات التي تحتاج إلى المزيد من التأني والهدوء الأمني.

يشكر وفدي السيد شتاينر وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودهما لتحقيق التسوية والاستقرار في هذا الجزء الهام من العالم. ومرة أخرى، إن دور الأمم المتحدة هام في تسوية جميع المشاكل بعد انتهاء الصراعات.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام المساعد هادي العنابي على عرضه تقرير الأمين العام (S/2003/421) وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتولي باكستان أهمية كبيرة لعمل البعثة وتدعم التنفيذ الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد عانى أهل كوسوفو معاناة شديدة، تاريخيا وخلال القتال الذي جرى قبل خمس سنوات. وحدد السيد العنابي في إحاطته الإعلامية سلسلة من المشاكل والمسائل التي ما زالت تتسبب في تعقيد مهمة إحلال السلام والاستقرار في كوسوفو ومهمة الحفاظ عليهما. وتلك التجربة والصعوبات التي واجهها المجتمع الدولي تمثل دلالة على تعقيد مسألة الحفاظ على السلام بعد انتهاء الصراع وإعادة بناء البلد بعد الحرب. والدروس التي نتعلمها من كوسوفو ذات أهمية للأمم المتحدة في حالات أخرى تشارك فيها المنظمة أو من المحتمل أن تشارك فيها مستقبلا.

لم تكن باكستان عضوا في مجلس الأمن عندما اعتمد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي أن أقول إننا نعتبر نهج ''المعايير قبل المركز'' — الذي طبق في هذه الحالة — نهجا فريدا، ونعتقد أنه لا ينطبق إلا على الحالة في كوسوفو، وينبغي، كقاعدة عامة، أن يكون موضوع المركز الشاغل الأساسي لمجلس الأمن. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أبدى الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٩ نيسان/أبريل، عن مسألة أخرى معروضة على المجلس، تتعلق بجورجيا الملاحظة التالية:

> ''... أن مشكلة المركز تشمل كل جانب من جوانب التسوية السلمية النهائية، وأنه بدون تسوية هذه المشكلة على النحو المرضي، فإن التسوية المستدامة ستظل على الأرجح تراوغنا''. (S/2003/412، الفقرة ٢٧)

إن ملاحظة الأمين العام بشأن جورجيا، في رأينا، تنطبق على طائفة واسعة من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ونرى أن حل مسألة المركز ينبغي أن يكون مركز الاهتمام الرئيسي لأعمال المجلس في جميع الحالات ما عدا الاستثنائية منها.

وأنتقل الآن إلى التقرير نفسه. إننا نعتبر نقل المزيد من المسؤوليات من الأمم المتحدة إلى السلطات المحلية خطوة هامة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحث القادة في كوسوفو على الاستفادة الكاملة من الفرصة التي أتيحت لهم لإدارة شؤونهم من خلال المؤسسات المؤقتة. ونؤيد دعوة الأمين العام للقادة المحليين إلى العمل معا لتعزيز تلك المؤسسات بالتركيز على الجوهر والنتائج العملية بدلا من جعل التطورات المؤسسية رهينة للخلافات السياسية والعرقية.

وتؤيد باكستان أيضا – في كوسوفو وفي غيرها – حق اللاجئين والمشردين غير المشروط في العودة إلى ديارهم. وفي ذلك الصدد، ندين أعمال التخويف والتهديدات والعنف من أي جهة كانت. وندعو، كما دعا الأمين العام، قادة وشعب كوسوفو إلى وضع حد لهذه الأعمال وإلى العمل بهمة على إجراء الحوار وتحقيق المصالحة بين الأعراق. ونؤيد أيضا المبادرة التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، لإجراء حوار بين بلغراد وبريشتينا بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك.

ونحن نقدر التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في سبيل تحسين الأحوال في كوسوفو على الرغم من العوائق الهائلة. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز السلام بالاستناد إلى التوفيق بين مصالح مختلف الأعراق وسيادة القانون. ونعرب عن أملنا باستمرار هذه الجهود وإحراز تقدم هام في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونأمل بأن يؤدي هذا التقدم إلى توطيد السلم والاستقرار في كوسوفو وفي سائر أنحاء منطقة يوغوسلافيا السابقة والمنطقة المجاورة لها.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ستدلي به الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

ويشعر وفدي بالامتنان للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد العنابي ولعرضه تقرير الأمين العام. وتصف الإحاطة الإعلامية وتقرير الأمين العام (S/2003/421) التغيرات والإنجازات الإيجابية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. لكنها تبين في الوقت نفسه، أن كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو بحاجة إلى اهتمام لا يلين وإلى دعم مستمر.

وأشكر الممثل الخاص وفريقه العامل في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على ما بذلوه من جهود لم تعرف الكلل من أجل إبقاء كوسوفو على الصراط. فقد نجحوا بالرغم من المحاولات العديدة لإبطاء العملية التي ترمي إلى الوفاء بالمعايير التي وضعها الممثل الخاص.

ونشعر في هذا السياق، بأن هناك حاجة إلى التمسك بسياسة "وضع المعايير قبل تحديد المركز". ويشهد على هذا الأمر التطورات الأخيرة التي جرت في جمعية كوسوفو، ولا سيما محاولة الالتفاف حول الصلاحيات التي أنيطت بالممثل الخاص. ومما يؤسف له أن الجمعية أثبتت أن هناك حاجة إلى استمرار التوجيه من أجل تحقيق كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق وتحترم حقوق الأقليات. ولا تتعارض العملية الراهنة لنقل الاختصاصات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مع كفالة استمرار اضطلاع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالتوجيه. وتحتل المساءلة مركز هذه المسألة. وينبغي للمؤسسات المؤقتة أن تقنعنا بأنها راغبة في ممارسة مسؤولياتها بطريقة تفيد جميع سكان كوسوفو وأنها قادرة على تحقيق ذلك.

ويعتبر صرب كوسوفو جزءا من المجتمع الكوسوفي. وهم يتمتعون بموجب الإطار الدستوري بحقوق بعيدة المدى في التمثيل والمشاركة على الساحة السياسية. وأدت مقاطعتهم التي استمرت أربعة أشهر في جمعية كوسوفو إلى الإضرار بمصلحتهم. وتعتبر مشاركتهم الفعالة في تشكيل الحياة السياسية وفي المجتمع الكوسوفي الناشئ أمرا حاسما لضمان الحقوق المحددة التي منحت لهم. وإننا نحث على مشاركة جزء هام وقيِّم من المجتمع الكوسوفي في عملية تحويل الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة. ونعترف في الوقت نفسه، بأن هناك حاجة إلى معالجة بعض التوقعات المشروعة لصرب كوسوفو فيما يتعلق بعودة المشردين وفيما يتعلق باللامركزية بنشاط متجدد.

وفيما يتعلق بالانتقادات التي وُجهت لأداء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من مختلف الأوساط داخل كوسوفو ومن بلغراد أيضا ومن المجتمع الدولي، أود أن أقول ما يلي: إننا جميعا نؤيد الجهد الدولي المشترك الذي يمثِّل سبب وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولا يمكن أن تحقق بعثة السلام هذه من خير إلا بقدر ما تحظى به من دعم من المجتمع الدولي. وتعتمد البعثة إلى حد كبير على استعداد الشركاء على الصعيدين المحلي والإقليمي للتعاون البناء. ومما يؤسف له أن هذا النوع من إرادة التعاون البناء لا يزال مفقودا إلى حد ما مؤخرا.

ولن يؤدي حل مسألة المركز بطريقة أو بأخرى بصورة مستعجلة إلى حل المشاكل الأساسية لكوسوفو والمنطقة ككل. ولا يزال أمام سكان كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمجتمع الدولي قدر كبير من العمل قبل التصدي لمسألة المركز بصورة معقولة. وتتمسك ألمانيا بالرأي القائل إنه يجب المحافظة على هذا الترتيب للأمور.

السيد إيكورونغ دونغ (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر السيد هادي العنابي لقيامه بعرض تقرير الأمين العام (S/2003/421). وتعتبر الإحاطة الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي استمعنا إليها لتونا استكمالا لتقرير الأمين العام عن الحالة في كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وتتيح الإحاطة الإعلامية التي قدمها والتقرير الذي تستكمله تقييم التقدم المحرز في المجالات المؤسسية والأمنية والاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الجوانب الثلاثة تشكل أركان الأولويات الثلاثة المتفق عليها لكوسوفو لعام ٢٠٠٣.

ويعتبر أداء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو حقيقة واقعة في الإقليم، بالرغم من عدم إحراز تقدم في معالجة المسائل الموضوعية. ويعزى عدم إحراز تقدم، على نحو ما لاحظه الأمين العام بحق إلى المنازعات الداخلية التي تؤججها بدورها العداوات الحزبية التي تؤدي إلى التعصب والكراهية ورفض الآخرين.

وبينما ينبغي لنا أن نرحب بالتعجيل بنقل المسؤوليات المنصوص عليها في الفصل ٥ من الإطار الدستوري إلى المؤسسات المؤقتة، فإن هناك سببا يدعو إلى الأسف يتمثل في ميل المؤسسات المؤقتة إلى عدم التقيد، في الاضطلاع بأنشطتها، بالأحكام ذات الصلة من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويؤكد وفدي من جديد أن أي قرار تتخذه المؤسسات المؤقتة يجب أن يكون منسجما بكل دقة مع أحكام ذلك القرار ومع أحكام الإطار الدستوري.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن تنطوي الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات المؤقتة والبلديات على إشراك جميع قطاعات المجتمع في كوسوفو. ويتطلب هذا الأمر اشتراك جميع مَن لهم مصلحة في الإقليم، وفي المنطقة بالفعل، من أجل تيسير إدماج الأقليات وحمايتها وتعليمها ولا سيما أمنها.

ويحدو بي اضطراب الوضع الأمني للأقليات أن أتطرق إلى الركن الثاني من أولوياتنا المتفق عليها لكوسوفو لعام ٢٠٠٣ ألا وهو: معالجة انعدام الأمن، حسبما ورد في تقرير الأمين العام، وانعدام الأمن في كوسوفو يؤثر على الأقليات بصورة رئيسية. ويشير التقرير إلى أن الأقليات ضحية لأعمال التخويف والإزعاج والتمييز والتهديدات والعنف التي ترمي بالفعل إلى ثنيها عن المشاركة في الحياة العامة. وهذه الأعمال تستحق الشجب لأنها تهدد على نحو خطير الحوار الهش من أجل تحقيق المصالحة بين الأعراق ولأنها تشكل عقبة كأداء أمام عودة المشردين. وهي تحبط الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تقوم بكل شجاعة وتصميم وثبات بوضع مشاريع جذابة لفائدة الذين يرغبون في العودة إلى كوسوفو. وشوهدت عمليات عودة بلغ مجموعها ٢٤٧ عملية في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٣. وتمثل هذه العمليات عودة ٨٢ شخصا شهريا. ويعتبر هذا المعدل معبرا للغاية.

وإننا إذ نواجه حالة من شأنها أن تبدد آمال شعب بأسره وآمال المجتمع الدولي، نؤكد من جديد نداءنا إلى جميع قطاعات المجتمع في كوسوفو للحوار والتسامح. فهذا هو السبيل الوحيد لتهيئة مناخ من السلم في هذا الجزء من البلقان، الذي يعتبر السبيل الوحيد لتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة الجميع.

وليس بوسع البيئة الراهنة التي تتميز بانعدام الأمن وعدم وجود نظام قضائي قوي أن يجتذب الاستثمار الخاص إلا بشق الأنفس. وما هو أسوأ، أنها يمكن أن تفضي إلى انسحاب المجتمع الدولي تدريجيا. وها هي نتائج هذه الحالة

ماثلة للعيان ألا وهي: إضعاف النشاط الاقتصادي في كوسوفو. ومن المؤكد أنه بذلت جهود جبارة لتدريب شرطة كوسوفو وجعل سيادة القانون أمرا لا رجعة فيه.

ولكن الحقائق تذكرنا على نحو واضح بأن هناك الكثير الذي يجب عمله لكفالة أن تصبح كوسوفو دولة تستند إلى حكم القانون - بلد يسوده السلام ويمكنه، نتيجة لذلك، أن يجتذب الاستثمار الخاص الذي ييسر النمو الاقتصادي الإيجابي، والذي من شأنه، في الأمد البعيد، أن يضمن تنمية المقاطعة.

وإذا كان لكوسوفو أن تتطور على هذا النحو - ونحن نأمل بشدة أن يحدث ذلك - فيجب على أبناء شعب كوسوفو كافة بغض النظر عن خلفياتهم العرقية، أن يفكروا في مستقبل منطقتهم وأن يعودوا إلى المسار السامي، مسار السلام والتسامح والإخاء.

ولا يسعني أن أختتم بياني من دون أن أنقل التشجيع القوي إلى الأمين العام وإلى فريقه، وإلى الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذين يسعون، من خلال العمل بشجاعة وتصميم، إلى تنفيذ توصيات المجتمع الدولي بغية إحلال السلام وتحقيق التنمية لصالح الجميع في كوسوفو.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، على إحاطته الإعلامية المستفيضة جدا والموضوعية، وأيضا إلى الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/421). التقرير موضوعي، كالعهد به، وهو يصف ببلاغة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حاليا من خلال البعثة لتطبيع الحياة في كوسوفو.

وبلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به فيما بعد ممثل اليونان بالنيابة عن الاتحاد. ولذلك سأقصر تعليقاتي على ملاحظات قليلة موجزة سأدلي بها بصفتي الوطنية.

يرحب بلدي بأن نقل المسؤوليات إلى المؤسسات المؤقتة يحدث وفقا للفقرة ١١ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونأمل أن يواصل مجلس نقل السلطات، الذي تم تشكيله مؤخرا، العمل على نحو يتسم بالحذر، بينما يكفل التنفيذ السريع للمعايير النموذجية واحترام جميع المصالح المشروعة لجميع الأقليات والمواطنين في كوسوفو.

وأؤمن بأن المجلس قد يرغب أن يعلم من السيد العنابي عما إذا كانت البعثة قد فكرت في إقامة - أو أقامت بالفعل - آلية مهيكلة على نحو نسبي لرصد الطريقة التي تضطلع بها المؤسسات المؤقتة بالمسؤوليات التي نقلت إليها. وأؤمن بأنه قد يكون من المفيد للمجلس أن يحصل على فكرة عامة عن السبيل الذي تنتهجه المؤسسات الجديدة في تنفيذ المهام الموكلة إليها مع تطور العملية السياسية.

ونأمل أن يسهم وضع خارطة طريق تشمل جميع جوانب عملية نقل المسؤوليات في وضع معايير نموذجية، الشرط الذي لا غنى عنه لحل دائم للحالة في كوسوفو. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يعرب عن قلقه إزاء المحاولة التي قام بها بعض القادة السياسيين لألبان كوسوفو، بمن فيهم أعضاء في جمعية كوسوفو، للالتفاف حول الصلاحيات المخصصة، بموجب الإطار الدستوري، للممثل الخاص للأمين العام. ونؤمن بأنه يجب على المؤسسات المؤقتة والأحزاب السياسية لألبان كوسوفو على حد سواء بذل قدر أكبر من الجهد لتطوير ثقافة سياسية يمكنها إنهاء أي محاولة لتجاهل توصيات الممثل الخاص للأمين العام، لأن هذا السلوك يؤثر تأثيرا ضارا على العملية السياسية في كوسوفو.

ذلك هو السبيل الوحيد لتهيئة مناخ في المنطقة يؤدي إلى عملية صنع قرار تراعي مصالح جميع الطوائف في المنطقة.

ونؤمن بأنه ينبغي بذل جهد خاص لإقامة إدارة فعالة على جميع الصعد في كوسوفو. وينبغي أن ينعكس في هذه الإدارة الطابع المتعدد الأعراق للمنطقة وأن تخدم السكان على نحو يتسم بالروح المهنية. وتدين بلغاريا أعمال العنف فيما بين الأعراق التي أصبحت، لسوء الطالع، أكثر تواترا من الأشهر السابقة، وتدين أيضا مظاهر الجريمة المنظمة في كوسوفو. ونهيب بالزعماء السياسيين المحليين استعمال سلطاتهم ونفوذهم للإسهام في تهيئة مناخ من التسامح الإنساني فيما بين الأعراق.

ويتضح أنه خلال عام ٢٠٠٣ سيتعين على مجلس الأمن والبعثة إيلاء اهتمام خاص لعودة المشردين داخليا - عملية لا تزال تواجهها صعوبات، لا سيما على الصعيد المحلي. ويؤيد بلدي جهود الممثل الخاص للأمين العام في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، وأيضا جهوده لإعادة إطلاق الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات وحل المشاكل اليومية التي يعاني منها شعب كوسوفو. والنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها فيما يتعلق بتشكيل إدارة الضرائب وخدمات الجمارك مثالان إيجابيان على التحرك في الاتجاه الصحيح.

ويؤمن وفدي بأن تحويل فيلق حماية كوسوفو إلى قوة متعددة الأعراق ذات مهام محددة بوضوح - الحماية المدنية والتدخل المدني في حالات الطوارئ - ينبغي أن يستمر بقدر أكبر من الحماس. ونؤمن بأن تمويل الفيلق من الميزانية الإقليمية يوفر وسيلة تحكم فعالة.

وتؤمن بلغاريا - ونحن هنا نتفق مع تعليقات السفير بلوغر ممثل ألمانيا - بأن كوسوفو لم تصل بعد إلى مستوى التطور السياسي الذي من شأنه أن يمكننا من النظر في مسألة وضعها النهائي وإدراج تلك المسألة في جدول الأعمال الحالي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن. ووجود البعثة وقوة كوسوفو في كوسوفو سيبقى عاملا أساسيا لا في استقرار كوسوفو فحسب، ولكن أيضا في استقرار المنطقة بأسرها، وسيكون أيضا ضامنا للسلم والاستقرار. وسيواصل بلدي الاشتراك في عمليات الهياكل الدولية التي تستهدف صون السلم والأمن.

في الأشهر المقبلة سيتوجب على المجتمع الدولي وجميع القادة السياسيين المحليين تركيز الاهتمام على حل مشاكل محددة يعتمد عليها تطبيع الحياة في كوسوفو - تشكيل المؤسسات المحلية واضطلاع السلطات المحلية بقدر أكبر من المسؤولية ومراقبة أفضل للاقتصاد السري والجريمة المنظمة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للأمين العام لتقديمه هذا التقرير، وللأمين العام المساعد هادي العنابي لعرضه على المجلس. ونتفق مع التقييمات والتوصيات الواردة في التقرير. ولسوء الطالع أنها ترسم صورة قاتمة للتطورات الجارية في هذا الإقليم.

ونحيط علماً، بطبيعة الحال، بالتقدم المحرز في أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وخاصة في المجال الاقتصادي، وفيما يتعلق بالمساعدة على إنشاء دائرة الشرطة في كوسوفو. بيد أننا نشاطر الأمين العام ما يعرب عنه في التقرير من قلق إزاء التحدي الذي يشكله زعماء الألبان في كوسوفو للمجتمع الدولي. إذ تتناقض أعمالهم مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومع سلطة البعثة.

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك محاولات جمعية كوسوفو سن القوانين في مجال التعليم العالي والضريبة على الممتلكات العقارية دون موافقة الممثل الخاص عليها. علاوة

على ذلك، تضطلع القيادات الألبانية في كوسوفو بهذه الأعمال رغم إبداء مايكل شتاينر اعتراضاً واضحاً عليها، وهي أعمال من شأنها أن تنحرف بعملية الحوار والمصالحة بين الطوائف العرقية في كوسوفو عن مسارهما.

ومن دواعي الأسف أن الصورة العامة في هذا المجال أبعد ما تكون عما كنا نأمل فيه. فكما هو واضح من التقرير، ليست أوضاع إعادة اللاجئين من غير الألبان مُرضية على الإطلاق في ثلثي بلديات كوسوفو. وأعمال العنف والمضايقة والتمييز مستمرة ضد الأقليات، ولا سيما ضد الأقلية الصربية. ولا تزال المساواة منعدمة من حيث توافر ظروف الأمن أو حرية الحركة لجميع سكان الإقليم. وما زالت عقبات خطيرة تحول دون تعيين أبناء الأقليات في الهياكل الإدارية وفي تمتعهم بسبل الوصول إلى المؤسسات العامة أو النظام القضائي.

وشهد هذا العام طفرة في أعمال العنف المرتكبة بدوافع عرقية وفي الجرائم السياسية بين أوساط الطائفة الألبانية في كوسوفو. بل لقد ارتُكبت أعمال إرهابية، من بينها تدمير جسر السكة الحديدية في تسفيتشان. ويعلن مقترفو هذه الأفعال صراحة عن وجودهم وأهدافهم. ولا بد من إدانة تلك الأنشطة بشدة ومن اتخاذ تدابير محددة لوضع حد لها.

ويساورنا قلق خطير للإبقاء على فيلق حماية كوسوفو كهيئة شبه عسكرية. فهو في واقع الأمر منظمة خلف لما يطلق عليه جيش تحرير كوسوفو. ونرى من غير المقبول أن يعلن قادة الفيلق عن ولائهم لقيم جيش تحرير كوسوفو العسكرية وعن هدفهم المتمثل في تحويل الفيلق إلى جيش لكوسوفو المستقلة، الأمر الذي يتناقض وأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. والإبقاء على الوضع الراهن فيما يتعلق بالفيلق يوجد مصدراً محتملاً لزعزعة الاستقرار في الإقليم، من شأنه أن يشعل نيران حرب جديدة من أعمال العنف لأسباب عرقية.

ونحن مقتنعون بأن مجرد تقديم زعماء كوسوفو السياسيين تأكيدات لفظية شكلية بالتزامهم بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري أمر لا يكفي. إذ ينبغي أن يدعم هذه التأكيدات القيام بخطوات عملية حقيقية. ولا أمل لنا بدون ذلك في أن نرى مشاركة كاملة من قِبل ممثلي الأقليات في أنشطة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أو في تفكيك الهياكل الموازية.

ونتفق مع الأمين العام بطبيعة الحال فيما يراه من ضرورة مشاركة جميع الطوائف في كوسوفو على نحو بنّاء في أعمال مؤسسات الحكم الذاتي على صعيد الإقليم والبلديات. ونرجو أن تواصل البعثة وقائدها، السيد شتاينر، انتهاج موقف ثابت لمعارضة نمو الاتجاهات المتطرفة في الإقليم، ولمنع المتطرفين الألبان من استخدام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لتحقيق أهدافهم السياسية وتحويل كوسوفو إلى ما يشبه الدولة.

ونطالب البعثة بأن تواصل العمل بقوة على بسط سيادة القانون في الإقليم، على النحو الذي يقتضيه القرار ١٢٤٤(١٩٩٩). ونرفض أية محاولات تبذلها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو للتشكيك في سلطة البعثة.

ونؤكد من جديد تأييدنا لمفهوم ”المعايير قبل المركز“. وننوه بأهمية العملية المقررة لمواصلة نقل المسؤوليات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في الإقليم، على النحو الموضح في الفصل ٥ من الإطار الدستوري. ولا بد من الاضطلاع بهذه العملية في امتثال دقيق للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا نرى من المستصوب التعجيل بالإجراءات المتخذة في هذا المجال. ونرى أن يتحدد إيقاعها بمراعاة جملة أمور منها فعالية أعمال مؤسسات الحكم الذاتي

المؤقتة في المجالات التي تسلمت فيها بالفعل كامل السلطة اللازمة. ولا ينبغي بحال من الأحوال أن تقوض عملية تسليم السلطة المبدأ المعمول به فيما يتعلق بالمركز النهائي للإقليم، إذ ينبغي اتخاذ قرار في هذا الصدد في مرحلة لاحقة، في امتثال صارم لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونحن ندعو باستمرار إلى مواصلة التعاون البنّاء القائم بين البعثة والسلطات في بلغراد. ونعرب في هذا الصدد عن ترحيبنا بالدعوة التي وجهتها بلغراد للبعثة بالمشاركة في تسوية المشاكل العملية المتعلقة بفتح نقطتين جديدتين للعبور في القسم الواقع بكوسوفو من خط الحدود بين صربيا والجبل الأسود ومقدونيا.

ونتفق مع الأمين العام في رأيه بشأن ضرورة إرساء حوار بنّاء حول المسائل العملية بين بلغراد وبريشتينا. وهنا يكمن الأساس لحل كثير من المشاكل التي لا تزال تحول دون التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بصفة عامة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره، وكذلك للأمين العام المساعد العنابي على الإحاطة الإعلامية الإضافية التي قدمها.

يطرأ بعض التقدم على الحالة العامة في كوسوفو منذ بداية هذا العام. فالمؤسسات المؤقتة الآن على دراية نسبية بعملياتها ومهامها الأساسية. وما برحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفقاً للفصل ٥ من الإطار الدستوري، تنقل المسؤوليات ذات الصلة إلى هذه المؤسسات المؤقتة.

بيد أن كوسوفو ما زالت تواجه تحديات خطيرة. فالجريمة المنظمة، على سبيل المثال، آخذة في الازدياد، وتشن هجمات بالقنابل اليدوية وهجمات أخرى على البعثة. كما أخذ النشاط الاقتصادي في التدهور بوجه عام، بينما تظل معدلات البطالة مرتفعة. ولا يزال وضع الأقليات العرقية حرجاً وهي تتعرض للعنف والتحرش والمعاملة التمييزية. كل هذا يدل على أن ثمة شوطاً طويلاً لا بد من قطعه للوفاء بجميع المعايير المرجعية الموضوعة. ونأمل في أن تأخذ القيادة المحلية في كوسوفو بعين الاعتبار المصالح العامة، وأن تتعاون بشكل كامل مع البعثة ومع حكومة صربيا والجبل الأسود، لكي تشتركا في تحويل كوسوفو إلى مجتمع يتسم بالاستقرار الاجتماعي والتطور الاقتصادي والتناغم العرقي.

ووفقاً لتقرير الأمين العام، تصدر بين الفينة والفينة بعض التعليقات بشأن وضع كوسوفو. ويساور الوفد الصيني القلق إزاء هذه التعليقات. ونعتقد أن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال يمثل الأساس الذي تستند إليه سياسة المجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة كوسوفو.

وينبغي أن ينفذ القرار بصورة فعالة. ونناشد جميع الأطراف أن تتصرف بحذر وأن تمتنع عن أي تعليق أو عمل يؤدي إلى تقويض السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية، التي تستكمل تقرير الأمين العام.

هدفنا المشترك هو أن نكفل مواصلة التقدم نحو تحقيق كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق التي تكون مصدرا للاستقرار في المنطقة. ولئن كنا نؤيد البيان الذي ستدلي به بعد وقت قصير، رئاسة الاتحاد الأوروبي، أود التشديد على ثلاث نقاط.

أولا، لا بد أن يتحسن عمل المؤسستين المؤقتتين بصورة كبيرة. وقد نوه الأمين العام في تقريره بالعديد من المجالات التي أحرز فيها تقدم. ونحن نتفق مع تحليله. إن مطالبتنا بإجراء تلك التحسينات مطالبة قوية بصورة خاصة

بالنظر إلى أن النقل التدريجي للمسؤوليات الجديدة إلى هذه السلطات على وشك أن يبدأ، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. ومساهمة جميع الطوائف في عملية الحكم الذاتي المؤقت ضرورية. وفي هذا السياق، ندعم طلب الممثل الخاص للأمين العام بأن تنقح جمعية كوسوفو، بحلول نهاية الشهر، أربعة مشاريع قوانين حتى تتوافق مع النصوص المرجعية.

ثانيا، يجب احترام سلطة الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة أنميك). وتقع على عاتق جميع الطوائف والأحزاب السياسية مسؤولية في هذا الصدد ولا بد لها من أن تعمل من أجل هذا الهدف بحسن نية. إن دعمها للعمل الحاسم لبعثة أنميك وقوة كوسوفو في تعزيز حكم القانون يخدم أفضل مصالحها. وإننا ندعم مبادرات السيد شتاينر الرامية إلى تشجيع إجراء حوار مباشر بين المؤسستين المؤقتتين وبلغراد. ونجدد تأكيد دعمنا لمبدأ المعايير قبل المركز، الذي ينبغي أن تطبقه المؤسستان المؤقتتان بمساعدة بعثة أنميك. إن هذه المعايير ضرورية للحكم الرشيد ولتحديث كوسوفو. وينبغي لنا أن نواصل معالجة المسائل المحددة والجديرة بالاحترام للتعددية العرقية وتحقيق الديمقراطية وحرية التنقل، وهي مسائل تؤثر في الحياة اليومية لسكان كوسوفو.

ثالثا، يجب إنهاء كل أشكال العنف، بغض النظر عن الأصل أو الدافع - سواء كان إجراميا أو سياسيا أو عرقيا. فالعنف مرفوض ولا يتسق مع بناء كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق الحديثة. وهو يعوق تحقيق الاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة برمتها. ومن ثم، نشعر بالقلق إزاء الحوادث الأخيرة، كما نؤيد الممثل الخاص تأييدا كاملا في إدانته لهذه الحوادث. ويجب على جميع الطوائف أن تشجب هذه الأعمال وأن تضاعف من جهودها لتعميق الحوار السياسي وعملية المصالحة.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد العنابي على عرضه لتقرير الأمين العام. وبالنظر إلى حقيقة أن ممثل اليونان سيدلي ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، سأقتصر على الإدلاء ببضعة تعليقات.

إن كوسوفو تواجه تحديا هائلا. فما زال على مؤسساتها أن تثبت أنها يمكن أن تعمل بصورة عادية وأن تكون تمثيلية بحق. وبالإضافة إلى ذلك، تستدعي الحوادث الأخيرة، من قبيل الهجوم الذي وقع على جسر قبل أيام قليلة، صورا لماض ليس بعيدا حقا. وينبغي أن تكون عملية نقل السلطات تدريجية وأن تأخذ في الاعتبار قدرة المؤسسات على تحمل المسؤوليات. والفكرة الأساسية هي أن مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين ينبغي أن تخضعا للمساءلة أمام شعب كوسوفو في تقديم الخدمات وأمام الإدارة التي يخدمانها. ولا تشمل هذه المسؤوليات السلطات المسندة للممثل الخاص وفقا للفصل ٨ من الإطار الدستوري.

وتشعر إسبانيا بقلق كبير إزاء حقيقة أن قادة ألبان كوسوفو والمؤسستين المؤقتتين يشجعون علنا وباستمرار مواقف تتناقض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بدلا من تكريس أنفسهم كليا لإدارة وتسيير المسائل التي تقع تحت سلطتهما وتؤثر على سكان كوسوفو برمتهم، بما في ذلك اللاجئون. إن رفض مراعاة مصالح الأقليات، وقرار جمعية كوسوفو اعتماد قانون يتعلق بالتعليم العالي، يمثلان انتهاكا للإطار الدستوري، كما يتناقضان مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وينبغي أن تشارك كل طوائف كوسوفو في المؤسسات المؤقتة والبلدية. ومن ثم ندين أية محاولة لإنشاء مؤسسات أحادية العرق ونحض على تفكيك الهياكل الإدارية الموازية التي ما زالت تعمل.

إن عـودة الأشـخاص المشـردين داخليـا واللاجئـين مسألة ما زال يتعين حلها، بالرغم من التقدم الأدنى الـذي حققه تدخل بعثة أنميك. ويساورنا القلق بصورة خاصة من حقيقة أنه لا تزال هناك حالات عنف وتهديد وتخويف وتمييز ضد أعضاء الأقليات. ولن تصبح كوسوفو مجتمعا ديمقراطيا إلا بعدما تحترم الأغلبية الأقلية.

أخيرا، ننادي بإجراء حوار بين بلغراد وبريشتينا في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي أن يتفادى قادة كلا الجانبين إثارة التوتر وأن يعملوا بروح بنّاءة. وسيكون ذلك بالتأكيد في مصلحة جميع الطوائف.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد هادي العنابي على عرضه لتقرير الأمين العام وعلى المعلومات الإضافية التي وافانا بها من فوره.

أغتنم هذه الفرصة لكي أجدد تعازي وفدي لحكومة صربيا ولأسرة روزان جنجيتش، رئيس وزراء صربيا الراحل.

إن قراءة وفدي للتقرير المعروض علينا تدفعنا للإعراب عن تقديرنا لحقيقة أن المؤسستين المؤقتتين تتعلمان بالتدريج أداء مهامهما ومسؤولياتهما. ونحن نشجع على مواصلة برامج التعليم المدني وتعيين كبار الموظفين، لا سيما البرامج التي بدأها مكتب رئيس الوزراء لأعضاء طوائف الأقليات.

وتقتضي الممارسة الناجمة للسلطة الإدارية والسياسية والاقتصادية والثقافية مشاركة ممثلين لجميع مكونات وأجزاء المجتمع في كوسوفو. ولا بد أن تضطلع سلطات المؤسسات المؤقتة والبلدية، بالتعاون مع بعثة أنميك، بدور رائد في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بحكم القانون، نلاحظ بشعور من الأسف تصاعد العنف والجريمة على أساس عرقي، فضلا عن الجريمة المنظمة. ونؤيد اتخاذ أية تدابير تسعى إلى التوصل إلى حلول محددة لهذه المشاكل كما نشجع الجهود الجارية لتحسين عمل القضاء وجهاز شرطة كوسوفو وبرنامج حماية الشهود التابع لشرطة أنميك. وندعو سلطات بلغراد إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء عمل المحاكم الموازية، التي لا يمكن لوجودها إلا أن يعرّض للخطر التنفيذ الفعال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ووفدي قلق أيضا إزاء الصعوبات المستمرة فيما يتعلق بحرية الحركة – بالنسبة لأعضاء طوائف الأقليات – وكذلك إزاء الصعوبات التي تواجهها تلك الجماعات في كل أنحاء كوسوفو عندما يتعلق الأمر باستخدامها الحر للغاتها وأبجدياتها. ويجب على بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وسلطات البلديات أن تكثف جهودها لإيجاد حلول فعلية لتلك المشكلات.

ولا تزال القضايا المتعلقة بحق العودة وحقوق الأقليات والملكية مصدرا للقلق. وسيعني حل تلك القضايا تحقيق استقرار أكبر في الإقليم. وينبغي تقديم الدعم الكامل للخطوات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة والسلطات المحلية ومجتمع المانحين لتحسين الهياكل المقصود بها تيسير عملية العودة.

ويرحب وفدي بالتقدم المحرز في الحوار بين المجموعات العرقية وفي مجال تحقيق التكامل بين البلديات بفضل أنشطة بعثة الأمم المتحدة وقوة حماية كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية.

وفيما يتعلق بحقوق الملكية، نرحب بنتيجة الخطوات التي اتخذتها إدارة الإسكان والملكية. ونشجعها على مواصلة عملها. كما نناشد مجتمع المانحين بأن يقدم الموارد اللازمة

لاستكمال العمل في مجالات العودة والتكامل وحقوق الملكية.

وفيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية، يقدر وفدي التعزيز المستمر للإطار التشريعي والإداري. وننوه على وجه الخصوص بوضع مشروع لإجراءات تشريعية جديدة تشدد على تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي، خاصة آلية مراقبة عملية تحقيق الاستقرار والانتساب مع المفوضية الأوروبية. ولكن رغم تلك المنجزات، من شأن زيادة مشاركة المجتمع الدولي أن تسهم في عكس الاتجاه المتدهور في النشاط الاقتصادي. وينبغي أيضا أن نوجه اهتمامنا نحو البعد الإقليمي للتجارة، وأن نحدد بوضوح آليات إقليمية في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالحوار مع بلغراد، يشجع وفدي السيد شتاينر على مواصلة جهوده. وندعو بلغراد وبريشتينا إلى تجاوز العقبات التي تواجهها على طريق العقلانية بغية إيجاد الحلول للمشكلات غير المحسومة.

علاوة على ذلك، فإن إعادة تنظيم فيلق حماية كوسوفو وتحويله إلى هيئة متعددة الأعراق متخصصة في التدخل في حالات الطوارئ المدنية ينبغي أن يستمرا وأن يفضيا إلى نتائج نهائية لمصلحة جميع الكوسوفيين.

وأخيرا، يؤيد وفدي توصيات الأمين العام. ونود أن نؤكد على أنه يجب على الكوسوفيين أن ينحوا منازعاتهم الداخلية جنبا وأن يؤيدوا الحوار في الدفاع عن القيم المشتركة اللازمة لبناء مجتمع متعدد الأعراق ومزدهر.

السيد ويليمسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أو أن أشكر الأمين العام المساعد الهادي العنابي على إحاطته الإعلامية المنيرة والمفيدة جدا بشأن تقرير الأمين العام الأخير عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/421).

إن الحالة في كوسوفو - وفي البلقان بشكل أعم - لا تزال تكتسي بالنسبة لنا أهمية كبرى، وتدلل على ذلك الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية باول إلى بلغراد. وقبل أن أتحول إلى تقرير الأمين العام أود أن أبدي بضع ملاحظات بشأن أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في كوسوفو.

لقد قدمت الولايات المتحدة الموارد لمواجهة الجريمة المنظمة في البلقان، وتكلمت بصوت عال وبشكل متكرر ضد الجريمة المنظمة والعنف المتطرف. وتدين الولايات المتحدة العنف السافر المرتكب ضد الشهود في المحاكمات الجنائية والعنف الذي يستهدف جماعات عرقية معينة. وتؤيد الولايات المتحدة قرار الممثل الخاص للأمين العام بإدراج ما يُسمى بالجيش الوطني الألباني في قائمة المنظمات الإرهابية. لقد كان هجومه على جسر السكك الحديدية يستهدف بوضوح قتل مدنيين أبرياء، وذلك عمل مقيت تماما. وكما قال الرئيس بوش، ليس من المقبول أبدا استخدام العنف ضد المدنيين الأبرياء.

وترى الولايات المتحدة أنه من غير المعقول أن يأتي مثل هذا العنف بعد أسابيع فقط من قيام القتلة باغتيال رئيس وزراء صربيا. إن فقدان زعيم منتخب ديمقراطيا خسارة لنا. وكما نوه وفدي في ذلك الحين، نحن نعرب عن مؤاساتنا لشعب صربيا على تلك الخسارة.

إن تقرير الأمين العام وإحاطة السيد العنابي الإعلامية يوحيان بالتحديات التي نواجهها في جهودنا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهناك بعض التطورات المشجعة. فيسعد وفدي التقدم المستمر المحرز في تدريب وتعزيز دائرة شرطة كوسوفو. وتشجع وفدي الأنباء الواردة عن إحراز بعض التقدم في حل النظام القضائي الموازي في شمال كوسوفو. وشعر وفدي بالارتياح عندما علم بأمر

الموافقة على خصخصة أول ست مؤسسات. ولكن إبلاغ الأمين العام المساعد العنابي عن تزايد التطرف ووقوع هجمات بالقنابل اليدوية على مراكز لشرطة بعثة الأمم المتحدة والبطء المؤلم في عودة اللاجئين يذكّر مجلس الأمن بقوة بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به. وكان ذلك بالطبع استنتاج بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو أيضا في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

إن التقدم في توطيد حكومة كوسوفو المنتخبة غير متساو. ويجب تحسين تشغيل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وبعض التقدم غير المتساوي هذا مرده الشعور بعدم الأمان تجاه المستقبل؛ والبعض الآخر مرده التاريخ الحافل بالصعوبات والعواطف الجياشة؛ ولكن تنبع مشكلات أخرى من نقص القدرات والخبرات. وهناك حقائق مؤلمة بشكل مماثل تتعلق بالجهود المبذولة حاليا لإدماج الطائفة الصربية في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. والتقدم المحرز في مسألة العائدين بطيء، كما نوهت. واحترام حقوق الأقليات غير متسق. ويبدو أننا هنا في نيويورك وكأننا في نقاش دائم حول أيهما الأول: الدجاجة والبيضة، وهو نقاش لا نهاية له. فالعاملون في الحكومة يتعهدون ببذل المزيد من الجهد لطمأنة الأقليات؛ ويقولون إن الأمور ستتغير عندما يطمئنون على المستقبل وعندما يشارك صرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة. ويجادل صرب كوسوفو بأنهم سيفعلون ذلك عندما يعود المزيد من أعضاء طائفتهم، وعندما يسود احترام أكبر للأقليات، ويقل الحديث عن الاستقلال.

ولا تزال حكومة الولايات المتحدة تؤيد رد المجلس المتسق على كل ذلك. وببساطة شديدة، لا بد أن نفعل كل ما يلزم عمليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وذلك يعني تحقيق المعايير التي حُددت وأنه لا بد من الوفاء بها قبل أن نتمكن من حل قضايا المركز. وهذا يعني دفع مجلس كوسوفو إلى التركيز على المشكلات العملية بدلا من الاقتراحات والإعلانات التي لا أساس لها في القانون. وهذا يعني تعزيز الاحترام المطلق للأقليات وسيادة القانون. ويعني تهيئة بيئة مشجعة لعودة اللاجئين. ويعني نقل السلطة غير المخصصة إلى الزعماء المحليين، حتى إذا كنا واثقين بأنه ستكون هناك أخطاء.

عندما تقع تلك الأخطاء يكون الرد المؤلم ولكن الضروري بالقول: ''حاولوا مرة أخرى''. وفي الأسبوع الماضي، انتقد أعضاء مجلس الأمن إجراء مجلس كوسوفو بشأن قانون التعليم العالي. وذلك لا يعني أنه يوجد حل بسيط. فلا بد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام، مايكل شتاينر، أن يعملا مع المؤسسات المؤقتة لضمان أن تكون التشريعات الصادرة سليمة. وأشدد على عبارة ''أن يعملا مع''. ولا بد من وجود شراكة عملية، مهما كانت صعبة أو براغماتية. وفي نهاية المطاف، فإن وظيفة جمعية كوسوفو إصدار القوانين، ومهمة الحكومة الحصول على التأييد لإقرارها. وإذا استمر الممثلون المنتخبون ديمقراطيا في تجاهل الضمانات الدستورية، نأمل أن يحيط المانحون علما بذلك التحدي.

وعلينا أن نستخدم كل ما لدينا من وسائل الضغط للحث على احترام الأهداف المحددة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلينا ألا ندخر وسعا للتشجيع على قيام حكومة مسؤولة. ذلك هو منطق تأييد الولايات المتحدة لعملية المعايير النموذجية، وهو السبب الذي يدفع الولايات المتحدة إلى الاعتقاد أن على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو استكمال نقل كل الصلاحيات التي لم تسند إلى أي جهة بعد إلى المؤسسات الانتقالية في الموعد المقرر، أي بحلول نهاية العام.

إن وضع تفاصيل التنفيذ أمر تقرره بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، ولكن المناخ العام في كوسوفو يزيد من أهمية تشاور الممثل الخاص مع كل الأطراف بشكل شامل وفي الوقت المناسب. وقد تكون تلك عملية مرهقة، وقد تكون صعبة، وقد تستهلك كثيرا من الوقت. لكن كونها عملية أكثر تعاونية سيساعد على تخفيف حدة الخطب الملتهبة التي تضفي شعورا بالأزمة على كل قرار مهم.

وفي شباط/فبراير الماضي، دعا مجلس الأمن الممثل الخاص للأمين العام إلى وضع خطة لتنفيذ المعايير النموذجية. ورحب المجلس في بيان رئاسي بحصوله الوشيك على هذه الخطة. وما فتئت الولايات المتحدة تعتقد أن وضع خطة تنفيذية مفصلة لتحقيق هذه المعايير أمر أساسي. وحكومة بلادي على استعداد لتوفير الخبراء الذين يمكنهم تقديم المساعدة في وضع تفاصيل هذه الخطة. ويأمل وفدي أن يكون وصول خطة تنفيذ المعايير النموذجية وشيكا، كما طلبنا ذلك في شباط/فبراير.

وفي نهاية المطاف، يتعين تقييم التقدم الذي سيحرز في تنفيذ المعايير النموذجية بعناية. ونعتقد أن ذلك التحديد ينبغي أن يتضمن مدخلات من مجلس الأمن. ولا نعتقد أنه سيكون من الملائم أن نترك أمر التحديد حكرا على مجلس نقل السلطات.

ختاما، لديّ بضع كلمات عن الحوار بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وحكومة صربيا والجبل الأسود. إن الولايات المتحدة تؤيد الجهود الرامية إلى تكثيف العملية التشاورية في إطار وثيقة مشتركة. وسيكون الاحترام المتبادل هو المفتاح إلى حوار أكثر صحة. وإننا على يقين من أن هناك مجالات يمكن للبعثة وحكومة صربيا والجبل الأسود أن يتبادلا مزيدا من المعلومات بشأن المسائل ذات الاهتمام لكل من الجانبين. ولكن، في حالات معينة، يكون الممثل الخاص للأمين العام محقا في النظر بحرص بالغ في كيفية ممارسته للسلطة الممنوحة له في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وكما هو الحال في كل مكان، تشكل المفاهيم في كوسوفو عاملا مهما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان. فقد تعهدت حكومة صربيا والجبل الأسود بالتزامات معينة للمساعدة في تحقيق تواجد بعثة الأمم المتحدة في الشمال وإزالة المؤسسات الموازية. ورحبت الولايات المتحدة بتلك الالتزامات وتتطلع إلى تنفيذها بالكامل. وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى أن يحرز الممثل الخاص تقدما مبكرا بشأن إضفاء طابع اللامركزية. ونرحب بمشاركة مجلس أوروبا ونترقب تقريره لشهر حزيران/يونيه. فالتقدم على تلك الجبهات سيساعد على تخفيف حدة التوترات ويعزز الجهود الجارية تشجيعا لمشاركة صربية مجدية في المؤسسات الانتقالية.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل بياني بتوجيه شكري إليكم على عقد هذه الجلسة عن الحالة في كوسوفو. ويود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده وتقديره للتقرير الموضوعي جدا للأمين العام (S/2003/421)، ونعرب بصورة خاصة عن تقديرنا للسيد العنابي على موافاتنا بما استجد من معلومات صباح هذا اليوم.

ويرحب وفدي بالتقدم الكبير الذي أحرز في عدة مجالات، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩): ألا وهي نقل السلطات والمسؤوليات إلى مؤسسات محلية، وإنشاء إدارة بلدية وإدارات مدنية متعددة الأعراق، والتقدم في إرساء سيادة القانون. ويتزايد عدد أفراد دائرة شرطة كوسوفو في الوقت الذي تُحَسِّن أساليب عملها.

لكن، رغم ذلك التقدم، لا تزال هناك بعض أوجه القصور، كما وردت في تقرير الأمين العام بالتفصيل وأشار إليها السيد العنابي صباح هذا اليوم. هناك الوضع السياسي الهش والحوار غير المكتمل بين بلغراد وبريشتينا؛ وهناك أعمال التخويف والتهديد والعنف الموجهة ضد الأقليات، والنازحين واللاجئين؛ ولا يزال هناك بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان لأسباب عرقية. تلك مجالات هامة لم يتحقق فيها التقدم الكافي حتى الآن. كما يجب تكثيف الحوار البناء بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المتبادل بين بلغراد وبريشتينا بغية تحقيق نتائج ملموسة في هذه العملية. علاوة على ذلك، ينبغي أن تمارس بلغراد وبريشتينا نفوذهما في مكافحة العنف وتعزيز سيادة القانون، وزيادة فعالية جهود المجتمع الدولي.

ولا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو أساس سياسة المجتمع الدولي إزاء كوسوفو. ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، بغرض تحقيق أهداف القرار ١٢٤٤(١٩٩٩) والإطار الدستوري. وتحقيق تلك الأهداف أمر أساسي لتحديد مستقبل كوسوفو، وهذا يتطلب التزاما كاملا من جانب الأطراف كافة. ولذلك، يتعين على زعماء كوسوفو أن يدللوا على التزامهم بالإطار القائم.

وما فتئ وفدي يساوره القلق إزاء وضع النازحين واللاجئين، والعنف السائد. ونود أن نعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على الجهود القيمة المبذولة من أجل عودة اللاجئين؛ ومن الأهمية بمكان تهيئة الظروف المؤاتية لعودتهم. وثمة حاجة أيضا إلى مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان بدقة.

وأختتم بياني بالتشديد على أن سياسة ”المعايير قبل المركز“ لا تزال هدفا يمكن تحقيقه، ومن خلال تشجيع كل الأطراف المشاركة في هذه العملية على العمل من أجل السلام والاستقرار بهدف إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق قادر على إعادة إدماج جميع سكان كوسوفو.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدلي ممثل اليونان بعد قليل ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، ووفدي يؤيد ما سيقوله، بطبيعة الحال.

وأود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد العنابي على مقدمته المفيدة جدا لمناقشتنا اليوم. إن المملكة المتحدة تشعر بقلق شديد إزاء دورة العنف الحاصلة مؤخرا في كوسوفو – على سبيل المثال، وحسبما ذكر الأمين العام المساعد العنابي، اغتيال أحد الشهود في ”مجموعة دوكاغجيني“ قرب بك/بيا، بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل، وإلقاء القنابل على جسر سكة الحديد في ١١ نيسان/أبريل على أيدي متطرفي الجيش الوطني الألباني. ونرحب بالإدانة الصادرة عن رئيس فيلق حماية كوسوفو، لأفراد الفيلق الذين تورطوا في إلقاء تلك القنابل.

ولذلك نحن نؤيد تماما الأمر الإداري الذي أصدره السيد مايكل شتاينر، في ١٧ نيسان/أبريل، واصفا الجيش الوطني الألباني بأنه منظمة إرهابية. وتشير كل الدلائل إلى أن المتطرفين المحليين يعتقدون أنه يمكنهم العمل من دون عقاب. والإجراء الذي اتخذه مايكل شتاينر يوضح أنه لا يمكنهم ذلك. ونحن نحث القادة المحليين على إدانة جميع أعمال العنف ودعم شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ودائرة شرطة كوسوفو في جهودهما الرامية إلى قمع التطرف.

ويساور المملكة المتحدة القلق أيضا إزاء التقارير الواردة عن زيادة الجريمة المنظمة. ولذلك نرحب بزيادة

توثيق التعاون بين شرطة بعثة الأمم المتحدة ووحدة الاستخبارات المركزية، ومكتب كوسوفو المعني بالجريمة المنظمة، ووحدة التحقيقات المالية والجهات الأخرى، وهي تعمل معا على مكافحة الجريمة المنظمة.

وتكرر المملكة المتحدة تأكيد تأييدها لعملية نقل السلطات إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين في كوسوفو، على نحو ما نص عليه الفصل الخامس من الإطار الدستوري. ولكن ذلك النقل لا يمكن أن يتم إلا على أساس الامتثال لأحكام قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا بد من أن تؤخذ في الحسبان بشكل كامل قدرة هياكل كوسوفو وسياسييها على مواكبة عملية النقل وما يترتب عليها من آثار واسعة النطاق. وهذه فرصة لجميع الأطراف في كوسوفو لإثبات قدرتها على تنفيذ التزاماتها في داخل الإطار الدستوري وإثبات أن كوسوفو جادة فيما يتعلق بإدارة نفسها بنفسها وإشراك الأقليات في الحكومة. ويجب ألا نستعجل نحو نقل السلطات المسندة. إذ أننا نحتاج أولا إلى جعل مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين متعددتي الأعراق حقا.

إن المملكة المتحدة تدين البيانات الانفرادية الصادرة عن أي جانب فيما يتعلق بمركز كوسوفو النهائي. ونحن لن نعترف بأي مسعى إلى وضع ترتيبات سياسية لكل كوسوفو أو جزء منها، سواء كان ذلك على نحو انفرادي أو في أي ترتيب كان لا يسانده المجتمع الدولي. وبالتالي، تؤيد المملكة المتحدة تماما سياسة ”المعايير قبل المركز“. ونتفق مع مايكل شتاينر وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أن هناك عملا كبيرا يتعين القيام به لاستيفاء المعايير النموذجية وأنه لا بد من ترسيخ الحكم الديمقراطي في كوسوفو قبل أن تكون هناك تسوية لمركز كوسوفو.

ونحن نرحب باقتراح هاشم ثاتشي لوقف مناقشة مركز كوسوفو النهائي. ونأمل أن يدرك الآخرون أنه لا بد من إحراز تقدم بشأن المعايير النموذجية قبل أن يصبح من الممكن تحديد ذلك المركز النهائي. ونرحب أيضا باستجابة رئيس الوزراء الصربي زيفكوفيتش المؤيدة لاقتراح السيد ثاتشي. ونأمل أن يشارك السياسيون من ألبان كوسوفو مشاركة إيجابية في هذه الأثناء.

نحن نرى أن هناك حجة قوية للشروع في إجراء محادثات على مستوى الخبراء بين بلغراد وبريشتينا لتيسير عملية تطبيع العلاقات. وينبغي لهذه الجهود أن تركز في البداية على المسائل الفنية التي تناقش بين الخبراء والمسؤولين فيما يتعلق بالمواضيع الإقليمية الهامة مثل النقل والبيئة والاقتصاد والتجارة. ونريد أيضا أن نشجع إقامة الروابط بين الشعبين على جميع المستويات كجزء من تطبيع العلاقات.

وندعو القادة المحليين من جميع الطوائف إلى اتباع سياسات تليق برجال الدولة وإلى الاضطلاع بمسؤولياتهم فيما يتعلق بأسلوب الحكم السليم في كوسوفو. وتؤيد المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، الإجراء الذي قام به السيد مايكل شتاينر، وذكره السيد هادي العنابي، ويتمثل في تحديد موعد نهائي للجمعية للموافقة على أربعة قوانين، تشمل قانون التعليم العالي، بشكل يتوافق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومع الإطار الدستوري. وينبغي ألا يخامر مؤسستي كوسوفو أي شك في أنه يتعين عليهما الاضطلاع بمسؤولياتهما وفقا لقرارات المجلس والاتفاقات الأخرى. ولا يوجد أي طريق بديل للمضي إلى الأمام.

سيدي الرئيس، كانت أول مرة أحضر فيها اجتماعا للمجلس في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، عندما عُقدت جلسة مفتوحة بشأن كوسوفو بقيادة الرئيس السابق السفير ليستر ممثل الأرجنتين. وهذا اليوم يمثل آخر مناسبة أحضر فيها جلسة رسمية للمجلس. وأشعر أني دُرتُ دائرة كاملة حيث

أننا نناقش مرة أخرى كوسوفو برئاسة ممثل من منطقتكم. لقد كانت السنوات الثلاث الماضية بلا شك أكثر ثلاث سنوات ازدحاما بالعمل في تاريخ المجلس. وأعتقد أننا حققنا بشكل جماعي الكثير من الإنجاز، وكنا نعمل دائما تقريبا في وحدة وبتوافق في الآراء.

سيدي الرئيس، أود أن أقول، من خلالكم، لجميع زملائي في المجلس، وفي الوفود الأخرى وفي الأمانة العامة، ”أشكركم على تعاونكم، وأشكركم على صداقتكم، وأشكركم على الضحك، أحيانا، على طرائفي“.

السيد أغيار زينسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): قبل أن أتكلم بصفتي الوطنية ممثلا للمكسيك، أود أن أشكر أليستير هاريسون على عمله وعلى إسهامه في أداء واجبات المجلس، ليس بسبب حسه الفكاهي الجيد جدا والذي يستقبل دائما استقبالا طيبا فحسب، ولكن أيضا بسبب تفانيه وعمله. نحن سنفقده، ونتمنى له كل النجاح في واجباته الجديدة.

أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للمكسيك.

أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد العنابي على إحاطته الإعلامية وعلى المعلومات التي قدمها إلينا. يعتقد وفدي أن بداية عملية نقل المزيد من السلطات إلى مؤسستي الحكم الذاتي المؤقتتين في كوسوفو تمثل، عموما، تطورا إيجابيا. وفي الوقت نفسه، نوافق على الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2003/421) التي مفادها أنه إذا أريد، كما نأمل، لهذه العملية أن تكون مستدامة، يجب أن تجرى بشكل مرحلي وأن تأخذ في الحسبان قدرات المؤسستين المؤقتتين. ومن الضروري أن يتوافق نقل المسؤوليات مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن يتم في الإطار الدستوري وألا يؤثر هذا النقل على سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو أو السلطات والمسؤوليات المسندة إلى الممثل الخاص للأمين العام بموجب الفصل الثامن من الإطار الدستوري.

وينبغي أن تبنى المؤسستان المؤقتتان على أساس مبدأي تعدد الأعراق وثقافة التسامح فيما بين الأعراق. وهناك خطر يتمثل في أنه أثناء عملية نقل المسؤوليات قد يتعزز الاتجاه نحو بناء مشروع أحادي العرق. وإحدى الدلائل المثيرة للقلق في هذا الصدد اعتماد جمعية كوسوفو مؤخرا قانونا للتعليم العالي يستبعد الأقلية الصربية. وتؤيد المكسيك قرار الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، بطلان ذلك القانون. ومن المهم أن يعتمد قادة ألبان كوسوفو مشروع المجتمع المتعدد الأعراق باعتباره مشروعهم، لأنه سبيل الإقليم الوحيد إلى إحلال السلام الراسخ والدائم. وسيادة القانون شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية في كوسوفو. ولذلك يشعر وفدي بالارتياح إزاء التقدم المحرز في هذا المجال، مثل تعيين موظفين إضافيين في القضاء، يشملون أفرادا من طوائف الأقليات. ونرحب أيضا بالاستمرار في حل المحاكم المتوازية.

ومع ذلك يساورنا القلق من أنه حدثت في هذه السنة حتى الآن زيادة في أنشطة الجريمة المنظمة ومن أن العنف القائم على دوافع عرقية ظهر مرة أخرى وهو آخذ في التزايد. ومما يثير القلق أن تقع عند بداية موسم عودة اللاجئين والمشردين إلى كوسوفو حادثة على درجة من الخطورة مثل تفجير جسر للسكة الحديدية، ارتكبها ما يسمى بالجيش الوطني الألباني. إننا ندين تلك الحادثة، ونؤيد التدابير التي اتخذها السيد مايكل شتاينر. ومن المهم أن يشارك قادة ألبان كوسوفو، وعلى وجه الخصوص، الجمعية، السيد شتاينر في إدانة تلك الحادثة.

ونرحب بأن الأشهر الأخيرة شهدت زيادة في المشاركة البناءة للسلطات البلدية في عودة المشردين المستدامة، بالرغم من أن الحالة في معظم البلديات في كوسوفو لا تزال غير مرضية. وتعتبر عودة المشردين بالاستناد إلى أحوال مستدامة ومشاركة الأقليات في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أمرا حاسما لكفالة قيام مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق.

ويوافق وفدي على أن مشاركة جميع الطوائف في كوسوفو بطريقة مفيدة في المؤسسات المؤقتة وفي الهيئات البلدية تتسم بأهمية جوهرية. كما نوافق على أن استمرار وجود هياكل عرقية موازية يعوق الطريق نحو إنشاء مجتمع متعدد الأعراق إعاقة خطيرة.

ومن الواضح أن زعماء جميع الطوائف - ألبان كوسوفو فضلا عن الأقليات - يتحملون مسؤولية خاصة عن كفالة زيادة تقبل الأغلبية لمشاركة الأقليات في الهياكل الإدارية الرسمية من جهة، ومشاركة الأقليات، ولا سيما الصرب، في هذه الهياكل بصورة فعالة ومبكرة من جهة أخرى. كما أن من الواضح أن تعاون سلطات بلغراد في هذا المجال يعتبر أمرا ضروريا.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين بلغراد وبريشتينا، نأمل بأن تشرع الحكومة في بلغراد والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو في حوار مباشر بشأن المسائل العملية التي تؤثر فيها وذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأسأل السيد العنابي سؤالين، أثارهما قراءتي لتقرير الأمين العام.

ويشير السؤال الأول إلى الفرع المتعلق بحرية التنقل. وليس من الواضح بالنسبة لي ما هو تأثير تخفيض قطاعي الشرطة والجيش على الأقليات، نظرا لأن أحد أجزاء التقرير ينص على أن هذه الممارسة لم تؤد إلى سوء الأحوال الأمنية، في حين أن جزءا آخر من التقرير ينص على أنها أدت في بعض البلديات إلى ازدياد كبير في تنقل الأقليات.

ويتصل سؤالي الثاني بالفرع المتعلق بفيلق حماية كوسوفو، ولا سيما المنظمات غير الحكومية المحلية، وأصدقاء فيلق حماية كوسوفو. وأود أن أعرف ما إذا كان السيد العنابي يعتقد بأن عملية جمع التبرعات التي أجرتها تلك المنظمة - وهي مهمة أنيطت بها - سوف تساهم في هدف تحويل الفيلق إلى هيئة متعددة الأعراق أنيطت بها ولاية مدنية، نظرا لأن هذه الأموال تأتي من مصادر محلية ومن الشتات، الأمر الذي يعني، على نحو ما أفهم، أنها تأتي بصورة رئيسية من طائفة ألبان كوسوفو.

وسأغدو ممتنا للحصول على أي جواب يمكن أن يقدمه السيد العنابي.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل صربيا والجبل الأسود، وأعطيه الكلمة.

السيد ساهوفتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة وأن أعرب عن تقديرنا للطريقة التي تديرون بها مداولات المجلس في هذا المنعطف الخطير.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل، والأمين العام المساعد السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

وأود أن أعرب عن امتنان بلدي لرئيس المجلس للشهر الماضي، السيد مامادي تراوري، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس لإعرابهم لبلدي عن التعازي والدعم في أعقاب اغتيال السيد زوران دييندييتش، رئيس وزراء صربيا، في ١٢ آذار/مارس. ونحن بالفعل ممتنون لما تلقيناه من المجتمع

الدولي ككل من تفهم ومساعدة في أعقاب ذلك الحدث الأليم.

وقد قضينا منذ ذلك الحين فترة صعبة، بما في ذلك حالة الطوارئ، التي يسرني أن أبلغ المجلس بأنها رفعت يوم أمس. كما واجهنا في الظروف التي أعقبت هذا الحادث المأساوي، تحديات خطيرة جديدة في كوسوفو وميتوهيا. وقد تصدى السيد نيبويسا تشوفتش نائب رئيس وزراء صربيا ورئيس مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا، لهذه التحديات بالتفصيل في رسالة بعث بها إلى أعضاء مجلس الأمن، سيستلمونها قريبا.

وقد أوضحت عدة حوادث خطيرة جرت في الأسابيع الأخيرة الانعدام الفعلي للأمن في كوسوفو وميتوهيا، وبالتالي، هشاشة الوضع بمجمله. فقد لقي شخصان مصرعهما وأصيب ثلاثة أشخاص بجراح – منهم طفلان – في ١٤ نيسان/أبريل في هجوم وقع على مقربة من بتش. وقبل ذلك ببضعة أيام، تم تدمير آخر مدرسة صربية في كوسوفو – بوليبيه في خامس هجوم يقع خلال شهر واحد. وأخيرا في ١٢ نيسان/أبريل، تم نسف جسر للسكك الحديدية في بلدية زفاتشان، في عمل من أعمال العنف وصفه الممثل الخاص للأمين العام نفسه بأنه من أعمال الإرهاب. وأعلن الجيش الوطني الألباني غير القانوني مسؤوليته عن هذا الهجوم، معلنا عن عزمه على قطع جميع الاتصالات بين بلغراد و ''الأراضي الألبانية''. وأعلنت تلك المنظمة في السنين الماضية مسؤوليتها عن العديد من الهجمات الإرهابية في جنوبي صربيا وجمهورية مقدونيا. وإننا نعرب عن تقديرنا لقيام الممثل الخاص شتاينر، بعد بعض الارتباك الأولي، بالإعلان أن الجيش الوطني الألباني منظمة إرهابية وأن الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفيلق حماية كوسوفو سيزيدان من تواجدهما في هذه المنطقة.

وتعرب حكومتي عن تقديرها للقرار الذي اتخذه السيد شتاينر بإعلان قانون التعليم العالي الذي سنته جمعية كوسوفو بصورة غير قانونية باطلا ولاغيا. كما تعرب عن تقديرها لدعم مجلس الأمن لقرار الممثل الخاص. وليس لدينا أدنى شك بأن أعضاء المجلس يشاطرون صربيا والجبل السود ما تشعر به من قلق إزاء تزايد انتهاكات المؤسسات المؤقتة لحقوق الأقليات وللإطار القانوني النافذ في كوسوفو وميتوهيا.

وقد لاحظ مجلس الأمن والأمين العام وممثله الخاص مرارا أن المؤسسات المؤقتة ليست مكرسة بصورة كافية لحل مسائل أرزاق جميع المواطنين في الإقليم. وإن مطالبة المؤسسات المؤقتة المستمرة بزيادة المسؤوليات المنوطة بها، بينما تتجاوز على الاختصاصات التي أنيطت ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لاتزال يشار إليها أيضا باعتبارها من دواعي القلق. وأدى هذا النوع من الخروج على الأسس التي يقوم عليها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) إلى إجراء تحليل متأن للتعجيل بعملية نقل المزيد من المسؤوليات إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

ونحيط علما بتوضيح الأمين العام أن المسؤوليات التي يجري نقلها هي التي نص عليها في الفصل (٥) من الإطار الدستوري، بينما يحتفظ الممثل الخاص للأمين العام بالمسؤوليات المنوطة به بموجب الفصل (٨)، وأن هذه العملية ستجري بطريقة تدريجية، مع مراعاة قدرة هذه المؤسسات على تولي مسؤوليات إضافية. وإن إضفاء عناصر الدولة على المؤسسات المؤقتة هو أمر غير مقبول كليا، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولذلك، فإن مما يؤسف له إلى حد كبير، أن العديد من زعماء ألبان كوسوفو المتنفذين طالبوا مؤخرا علنا، في مواجهة الموقف الواضح للمجلس والأمين العام، بنقل السلطات المنوطة بالممثل الخاص للأمين العام.

وتعتبر حكومتي أن رغبة المؤسسات المؤقتة بتنفيذ المعايير التي وضعها الممثل الخاص وقدرتها على ذلك يجب أن تشكل معيارا هاما لمتابعة نقل المسؤوليات. وإن تجاوز هذا الشرط الضروري باسم التعجيل بتسليم السلطة، لن يؤدي إلا إلى تعريض الاستقرار والأمن في المنطقة للخطر.

كما أن من الضروري في هذا السياق، ملاحظة المشاكل المستمرة الناجمة عن عمل فيلق حماية كوسوفو.

ويخلص التقرير المعروض علينا إلى أن مهمة تحويل فيلق حماية كوسوفو إلى هيئة متعددة الأعراق تركز على مجرد ولايتها قد تراجعت، وأن تطلعات الفيلق إلى العمل بوصفه جيشاً تتعارض بوضوح مع مبادئ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والتقارير الشهرية التي تصدرها قوة الأمن الدولية في كوسوفو تتضمن بصورة منتظمة حالات عدم امتثال الفيلق، بما في ذلك أنشطة إجرامية. ويتضمن تقرير شهر شباط/فبراير قضية يتورط فيها قائد منطقة الحماية الأولى.

إن المشاكل الخطيرة التي ترافق إنشاء حكم ذاتي واقعي في كوسوفو وميتوهيا، وفقا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ستُحسم على أفضل وجه بالتعاون فيما بين جميع الأطراف المعنية. ولتحقيق ذلك الغرض، أيدت حكومة صربيا في ١٧ نيسان/أبريل نداءات مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا لإجراء حوار مع ممثلين عن الإدارة الدولية والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بشأن جميع المسائل المتعلقة بتطوير مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق ومتعدد المعتقدات ومتعدد الثقافات في الإقليم.

وأيدت حكومة صربيا أيضا قرار نواب التحالف من أجل العودة بمواصلة اشتراكهم في أعمال المؤسسات المؤقتة، وبذلك يمثلون مصالح المجتمع الصربي في كوسوفو وميتوهيا.

وتمشيا مع التزام بلدي، وانطلاقاً من روح التعاون، بحل المسائل ذات الأهمية لاستقرار المنطقة وللحياة اليومية لمواطنيها، وجه مؤخراً وزير الخارجية سفيلانوفيتش رسالة إلى الممثل الخاص شتاينر يعرب فيها عن الاستعداد لوضعه، بأسرع وقت ممكن، وبالتعاون مع جمهورية مقدونيا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، طرائق لفتح ممرات حدودية للعبور بين صربيا والجبل الأسود ومقدونيا، في منطقة كوسوفو وميتوهيا. والغرض من فتح ممرات العبور الحدودية في محيط منطقة راستيليتشا — ستريزيمير وديبيلدي — تانوسغيفتشي هو تيسير الاتصالات فيما بين السكان في منطقة الحدود، ولا سيما وصولهم إلى ممتلكاتهم في أراضي البلدان المجاورة.

ولا يوجد شك في أن المناقشات بشأن المسائل العملية المتعلقة بالشواغل اليومية لجميع المواطنين ذات أهمية حيوية لإضفاء طابع الاستقرار على كوسوفو وميتوهيا. وفي ذلك السياق، تنبغي مع ذلك ملاحظة أن عودة المشردين وحرية التنقل واللامركزية هي مشاكل خطيرة لمجتمعات الأقليات. وحتى الآن، لم يتم إحراز تقدم حقيقي بشأن هذه المسائل، ولكن لن يمكن ترسيخ النظام الديمقراطي الذي يتوخاه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) من دون حلها.

وعلى الرغم من توقف عملية التعاون المتوخاة في إطار الوثيقة المشتركة بشأن التعاون بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبعثة - ليس لعدم توفر الاستعداد لدى صربيا والجبل الأسود — فنحن نواصل الاعتقاد أن آلية المشاورات في الفريق العامل الرفيع المستوى هي أفضل سبيل للمضي قدماً. ولذلك نناشد البعثة أن تنعش هذه الآلية مرة أخرى وأن تستعملها وبذلك تجعلها آلية هامة مثلما كان الغرض منها.

وختاما، ومع مراعاة كل ما سبق ذكره، نود أن نحصل على أجوبة السيد العنابي عن الأسئلة الثلاثة التالية.

أولاً، كيف تعتزم البعثة تنفيذ عملية نقل مسؤوليات إضافية إلى المؤسسات المؤقتة، في ضوء الإحصائيات التي عرضها الأمين العام والتي توضح أنه من ضمن ٣٦ قراراً متعلقاً بالسياسة العامة اتخذتها حكومة كوسوفو المؤقتة أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، تم إعداد ١٠ منهم فحسب وفقاً للقواعد الإجرائية السارية؟

ثانياً، ما هي الخطوات الملموسة التي تخطط البعثة لاتخاذها في ضوء تقييم الأمين العام بأن هناك ميلا لتزايد العنف العرقي والجريمة العرقية وبأن استمرار الحوادث الأمنية ذات الدوافع العرقية يظل عائقاً أمام حرية تنقل أعضاء مجتمعات الأقليات؟

وأخيراً، حيث أن الممثل الخاص هو المسؤول عن ممارسة الرقابة والسلطة على فيلق حماية كوسوفو، فما هي التدابير المتوخاة لجعل هذه المنظمة تتوافق مع ولايتها؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل صربيا والجبل الأسود على الرسالة التي نقلها إلينا.

المتكلم التالي ممثل اليونان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان البلدان الموافق على طلبات انضمامها إلى الاتحاد وهي، إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، وأيضا البلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

نود أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام المساعد العنابي على إحاطته الإعلامية، التي بالإضافة إلى التقرير الشامل للأمين العام، تطلعنا على آخر التطورات المتعلقة بالحالة في كوسوفو.

لقد أحرز المجتمع الدولي تقدماً صوب استقرار كوسوفو وتمكين سكانها من رسم مسار لمستقبلهم. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعيد تأكيد سياساته الرئيسية، وهي تعزيز السلام وتوطيد الاستقرار والديمقراطية وسيادة القانون، وأيضاً احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. ويشكل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والتسوية السلمية للصراعات والتعاون الإقليمي مبادئ ذات أهمية عليا للمنطقة. ولن يكون هناك تسامح فيما يتعلق بالإرهاب والعنف – سواء كانت دوافعهما عرقية أو سياسية أو إجرامية – وتنبغي إدانتهما بصورة قاطعة. ونحن نؤيد تماماً الأمر الإداري الذي أصدره الممثل الخاص للأمين العام شتاينر يصف فيه الجيش الوطني الألباني بأنه منظمة إرهابية.

ويتطلب التحول الكامل إلى الديمقراطية تأييد المجتمع الدولي وجميع القوى السياسية في كوسوفو، بالإضافة إلى تعاون بلغراد الكامل. وينبغي ألا تتسم مبادئنا بالغموض لكي نبني مجتمعاً متعدد الأعراق والثقافات في كوسوفو باحترام كامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. وتوفر سياسة ''المعايير قبل المركز'' الإطار لتحقيق هذه الأهداف. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بالكامل عمل الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذ الولاية التي عهد بها مجلس الأمن إليهما.

إن على الشعبين الصربي والألباني، رغم الصراعات التي قامت بينهما في الماضي، أن يتعلما العيش معا، وتحقيق المصالحة، وبذل الجهود لتهيئة وإدامة الظروف من أجل تنفيذ مبادئ الديمقراطية الحقيقية والتنوع والتسامح. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لإجراء حوار بين بلغراد وبريستينا

بشأن مسائل عملية ذات مصلحة مشتركة بناء على الوثيقة المشتركة وما هو أبعد منها.

والاستقرار السياسي في كوسوفو يتطلب إنشاء مؤسسات مستقرة. وتحقيق ديمقراطية محلية وتعزيزها شرط مسبق في هذا الصدد. وعملية نقل السلطات إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، حسبما ينص عليه الفصل الخامس من الإطار الدستوري، ربما يشكل امتثالا كاملا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومع مراعاة قدرة هذه المؤسسات على تحمل مسؤوليات إضافية، ستعزز التحول إلى الديمقراطية عموما ومحليا، فضلا عن زيادة الوعي حيال المسؤوليات الفردية والجماعية.

وإن بناء مؤسسات فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة لصالح جميع المجتمعات المحلية، بينما يجري في الوقت نفسه احترام الالتزامات الناجمة عن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري وعدم الحكم مسبقا على المركز النهائي، ينبغي أن يكون هدفا لأعمالنا.

وتحقيق إعادة دمج حقيقية ومستدامة للعائدين من الأقليات ينبغي تقييمه باعتباره مؤشرا للنضج السياسي والديمقراطي. ومما يدعو إلى التشجيع أن المفاهيم الوطنية والدولية المتعلقة بالتشرد، بصرف النظر عن النهج الإنساني البحت، تتضمن أيضا منظورا إنمائية واجتماعيا واقتصاديا أوسع نطاقا. ولذلك يجب أن تركز الجهود على استدامة العودة وضمان إدراج المشردين والعائدين في العملية المتعلقة بالعمل السياسي وإعادة الاندماج في المجتمع والانتعاش الاقتصادي.

والإرادة السياسية، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى البلديات، شرط مسبق لإحراز مزيد من التقدم. ومن الأمور الأساسية بالنسبة لنجاح عملية العودة أيضاً الدعم النشط المقدم من الدول المانحة والمشاركة من جانب المنظمات الدولية. فهذا الدعم السياسي والمالي من شأنه أن يحافظ على الزخم الذي تحقق للعودة وأن يضمن استدامتها.

فلن تكتب الفعالية لأية مبادرة ولن يُثمر أي جهد ما لم تتخلص المنطقة من آفة مزدوجة هي التطرف والجريمة المنظمة، وهما ظاهرتان وثيقتا الارتباط ببعضهما وتغذي كل منهما الأخرى، بينما تقوضان في الوقت ذاته جميع المحاولات الجادة التي تبذلها المؤسسات المحلية والمجتمع الدولي لإرساء أسس وبناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة تنعم بالسلام ويتمتع كل من فيها بالحرية والعدل.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً أن علينا أن نبذل كل جهد وأن نطرق كل باب حتى نتصدى لهذا التهديد المزدوج ونستأصل شأفته. فلن تتحقق قبل ذلك أهدافنا وتصبح المنطقة مكاناً لسكانها أجمعين.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل ألبانيا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديليا (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أشكركم يا سيدي على إدارتكم الممتازة لبرنامج عمل المجلس لهذا الشهر وعلى عقدكم هذا الاجتماع. وأود أيضاً أن أثني على الأمين العام لتقريره الأخير، وأن أتقدم بالشكر للأمين العام المساعد العنابي على الإحاطة التي قدمها هنا اليوم.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي للإنجازات الكبيرة التي حققتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والعمل النموذجي المتسم بالروح المهنية الذي يضطلع به الممثل الخاص السيد شتاينر. ولدينا اقتناع عميق بأن المؤسسات المؤقتة وسكان كوسوفو جميعاً يصنعون بالتعاون

قصة نجاح هناك، وذلك أمر حاسم في الواقع بالنسبة لمستقبل كوسوفو والمنطقة برمتها، وكذلك بالنسبة للأمم المتحدة.

فقد بدأ كل شيء من نقطة الصفر في كوسوفو باتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلينا الآن أن نسلم بالشوط الطويل الذي قطعته منذ ذلك الحين. فالرؤية صارت الآن واضحة فيها وضوح الشمس، والتوجه إيجابي، والإنجازات ملموسة، وربما لا تجري بسرعة كبيرة ولكنها مطردة. ولا ينبغي أن ننسى أن روما لم يتم بناؤها في بحر يوم واحد. غير أن علينا أن نسلّم أيضاً بالحاجة الماسة إلى المضي في تنفيذ جدول الأعمال الهام المتعلق بالمعايير، وفي إحراز تقدم بالنسبة لفرص العمل والأمن، وبالنسبة للانتعاش الاقتصادي، وبالنسبة لمكافحة الجريمة والفساد، وبالنسبة لإيجاد المجتمع المتعدد الأعراق، وبالنسبة لإعطاء دفعة لتسليم السلطة، وبالنسبة لإقامة حوار مباشر بين بريستينا وبلغراد، وبالنسبة لتحقيق الاندماج في كوسوفو، وهكذا. وما برحت حكومة ألبانيا تدعم بقوة هذه الأولويات التي رسمها السيد شتاينر، مسهمة في النهوض بإنجازها عند الاقتضاء. ولعلي أشير هنا أيضاً إلى أن حكومتي قد أدانت بشدة آخر ما ارتكب من أعمال العنف في كوسوفو.

ويود وفدي في هذه الكلمة اليوم أن يقتصر على نقاط قليلة نراها من الأهمية الحيوية بمكان.

وتتعلق النقطة الأولى بإقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو. ونحن نشارك مجلس الأمن رؤيته المتمثلة في أن المجتمع المتعدد الأعراق المتكامل في كوسوفو بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبلها. ونوجه الاهتمام إلى أن السياسة التي ترسمها المصالح العرقية، والمؤسسات الموازية، وأعمال العنف أو التهديدات المتطرفة الصادرة عن أي جماعة من الجماعات، لن يترتب عليها سوى إلحاق الضرر بالإنجازات الهشة التي تحققت هناك، والوقوف حائلاً أمام المصالحة. ونؤكد مجدداً تقييمنا المتمثل في ضرورة أن يتسارع التقدم بشأن هذه الأولوية الهامة بما يعززها ويوسع رقعة الإنجازات بشأنها. ونحث جميع الأطراف هناك على مواصلة العمل بهمة على إجراء الحوار بين الفئات العرقية، وتيسير العودة وتحقيق المصالحة وتوطيد مناخ التعايش السلمي بين المجموعات العرقية. ونحث طوائف الأقليات بقوة على أن تبدي استعدادها وطائفة الأغلبية على أن تظهر تجاوبها حتى يتضافر الجميع على تهيئة بيئة متعددة الأعراق ومستدامة في كوسوفو.

غير أننا كذلك ننوه مع الارتياح بأن من الأمور المشجعة تحقيق الإنجازات ومواصلة الالتزام في هذا المجال. وتقرير الأمين العام الأخير يوضح ذلك بجلاء. فقد فصّل هذا التقرير بوضوح إحراز تقدم في تعيين ممثلين للأقليات في الخدمة المدنية، فضلاً عن التقدم في الحوار بين الطوائف العرقية، وكذلك البرنامج الذي بادر إليه مكتب رئيس الوزراء ريغشيي من أجل تنشيط تعيين أبناء الأقليات والتزامه الرسمي بعمليات العودة، وزيادة إيقاع هذه العمليات، وتحسين الهياكل، والنهوض بمشاركة السلطات المحلية في هذه العملية، وكلها أمور تعد خطوات إيجابية فعلية. وهي تضيف إلى تفاؤلنا بشأن إقامة مجتمع فاعل متعدد الأعراق شيئاً فشيئاً في كوسوفو، ينعم فيه كل مواطن كوسوفي بغض النظر عن أصله العرقي بالقدرة على إدارة شؤونه.

ثانياً، وتسليم السلطة عملية بالغة الأهمية في كوسوفو. ونشيد بالبعثة والمؤسسات المؤقتة لشروعهما في هذه العملية التي تنطوي في رأينا على عملية للأخذ والعطاء وما يصاحبهما من المسؤوليات المتبادلة. ومن شأن المؤسسات المؤقتة في كوسوفو أن تتعزز يوماً بعد يوم. وينبغي منحها السلطة والمسؤولية بطبيعة الحال، ولكنها ينبغي في الوقت ذاته أن تصبح نافذة ومسؤولة، وأن تمارس

سلطتها ومسؤوليتها بتحقيق نتائج ملموسة. وينبغي أن تتمسك بالمبدأ القاضي بأن السلطة تقترن بالمسؤولية. وعلى البعثة أن تواصل تسليم المسؤوليات، وأن تحدد المجالات الأخرى التي يمكن فيها تسليم السلطة، وأن تقيّم فعالية التمكين وتعين عليه. والثقة المتبادلة والتعاون بين البعثة والمؤسسات في كوسوفو في هذا المجال أمر بالغ الأهمية ويحتمل أن يكون له تأثير هائل.

والبعثة موجودة هناك لتدير ولتنقل الإدارة بدون تردد. وعلى حكومة كوسوفو أن تواصل دعمها للبعثة. ويتعين علينا القول بأن أخذ البعثة بالمبدأ المنهجي القائل بالتعلم عن طريق العمل من شأنه أن يساعد في هذه المسيرة أكثر مما يلحق الضرر. بيد أننا نعرب عن تقديرنا للتقدم الذي تحرزه مؤسسات كوسوفو في الوفاء بالمعايير المرجعية، وما تبرهن عليه يوماً بعد يوم من ازدياد قدرتها واستعدادها لمعالجة مسؤوليات إضافية، وللخضوع للمساءلة من جانب جميع سكان كوسوفو، ولتسجيل الإنجازات.

ثالثاً، فيما يتعلق بعملية التكامل، لا بد لكوسوفو أن تتهيأ للانضمام إلى هذه المسيرة مع جيرانها والمنطقة بأسرها. ونقدر للبعثة وللسيد شتاينر تقديراً رفيعاً جعل هذه من الأولويات في جدول أعمالهما، ونثني عليهما لذلك.ونرجو في الوقت ذاته إحراز المزيد من التقدم في هذه العملية. ومما يساعد كثيراً في هذا الصدد توسيع رقعة التعاون الإقليمي وإدراج كوسوفو في مختلف المبادرات الإقليمية والأوروبية، وبرامج المساعدة، والاستراتيجيات والخطط في المنطقة. وقد أجرينا تقييماً لإنشاء آلية جديدة للرصد بالاشتراك بين المفوضية الأوروبية وسلطات كوسوفو. ونرى ضرورة اتخاذ خطوات إضافية في هذا الاتجاه لإتاحة منظور أوروبي أفضل لسكان كوسوفو، وذلك من خلال مشاركتهم المؤسسية في عملية تثبيت الاستقرار والانتساب. ونرى أن هذا سوف يساعدهم على تفهّم أن عدم تحديد المركز النهائي لا يعني الانعزال، ويزيد من ثقة جميع السكان في مستقبل أفضل. بيد أننا نرى في الوقت ذاته أن ذلك سينشط ويولّد التفاهم وبذل الجهود لإدراك هذه المسؤوليات والوفاء بالمتطلبات.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد على ثقة حكومتي بأن تلك العمليات ترمي جميعها إلى الوفاء بالمعايير وتمهيد الطريق أمام المركز النهائي لكوسوفو، الأمر الذي ينبغي قطعا أن يبين ويحترم حق جميع الشعوب ورغبتها في تقرير مستقبلها تمشيا مع مسؤولية المجتمع الدولي ومرجعيته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد هادي العنابي كي يرد على الملاحظات والأسئلة التي طرحت.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن السؤال الأول طرحه سفير بلغاريا الذي استفسر عما إذا كانت لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو آلية لرصد كيفية اضطلاع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بمسؤولياتها التي أحيلت عليها بالفعل. إن مثل هذه الآلية موجودة في حقيقة الأمر، كما أن هناك موظفين تابعين لبعثة الأمم المتحدة يعملون في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. بطبيعة الحال، بعد أن أحيلت المسؤوليات، بأن وجود بعض أولئك الموظفين في حكم الزائد عن الحاجة، وهناك تخفيض مستمر في أعدادهم. بيد أننا نستبقي عددا كافيا من الموظفين للقيام بالأعمال المتبقية التي لم تتم إحالتها، فضلا عن القيام بعمل الإشراف والرصد على أساس متواصل بغية تقييم الطريقة التي تمت بها نقل السلطات، وتمكين بعثة الأمم المتحدة من التدخل حيثما تدعو الحاجة إلى ذلك.

وأعتقد أن الرئيس طرح السؤالين الثاني والثالث. إنهما يتعلقان أولا بحرية التنقل والتأثير الناجم عن خفض أعداد المرافقين العسكريين والمرافقين من الشرطة. إن بعثة

الأمم المتحدة وقوة كيفور تؤمنان بأن خفض أعداد المرافقين العسكريين والمرافقين من الشرطة لم يؤد إلى تدهور الظروف الأمنية. وفي الوقت نفسه، تدرك أن بعض أفراد طوائف الأقليات يفتكرون أن هناك احتمالا متزايدا بوقوع حوادث أمنية. وقد حدا بهم ذلك التفكير في بعض الأحيان إلى تقييد تنقلاتهم. وأعتقد أن ذلك يفسر التناقض الظاهر الذي أشار إليه الرئيس.

والسؤال الثاني الذي طرحه الرئيس يتعلق بفيلق حماية كوسوفو وما يجري من جمع للأموال على يدي منظمة محلية غير حكومية تعرف باسم أصدقاء فيلق حماية كوسوفو. نحن نوافق بطبيعة الحال على أن معظم تلك الأموال ربما تأتي من ألبان كوسوفو. وأعتقد أن ذلك ليس بقضية، ولكن بصرف النظر عن مصدر الأموال، تقع على عاتق بعثة الأمم المتحدة وقوة كيفور المسؤولية عن كفالة أن يستمر فيلق حماية كوسوفو في العمل والتطور على نحو سليم وفقا للولاية المنوطة به. وهما تعتبران أنه مهما حدثت من أنشطة لجمع الأموال، فإن تلك الأنشطة ينبغي ألا تعرقل الجهود التي تبذلانها. إنهما عازمتان على عدم السماح بحصول ذلك وعلى كفالة أن يواصل الفيلق عمله وتطوره وفقا للولاية المنوطة به.

وأعتقد أن الممثل الدائم لصربيا والجبل الأسود سأل مجموعة الأسئلة التي تلت ذلك. السؤال الأول تعلق بنقل المسؤوليات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. أعتقد أنني ذكرت ببعض التفصيل في بياني كيفية نقل تلك الصلاحيات وماهية حدودها. وأكدت كذلك على أن وتيرة النقل بموجب الصلاحيات المشار إليها في الفصل الخامس من الإطار الدستوري تعتمد على قدرة السلطات المحلية على تحمل المسؤوليات المحالة إليها بصورة فعلية. وحيثما تكون هناك أحداث تتجاوز فيها المؤسسات المؤقتة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري نصا أو روحا، حينئذ تتدخل بعثة الأمم المتحدة بالتأكيد، كما فعلت في الماضي، وتعلن عما إذا كانت تلك المبادرات متمشية مع القرار والإطار الدستوري. وهي ستعلن أيضا إذا لزم الأمر أنها تجاوزت سلطة القانون، مثلما فعلت في الماضي. وهذه الأعمال يجري إبلاغها إلى مجلس الأمن الذي يقرر حينئذ كيفية معالجتها على أفضل وجه.

وأعتقد أن السؤال الذي تلا ذلك تعلق بالخطوات الهامة التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة أو التي ينبغي أن تتخذها لوقف الحوادث التي تتصف بعنف متزايد. الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام (S/2003/421) تشمل بشيء من التفصيل التدابير الإضافية التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة وقوة كيفور للقضاء على أحداث العنف. الوضع ليس مثاليا، وأعتقد أن التقرير يأتي على ذكر ذلك بصراحة. لكننا نعتقد أن التدابير الإضافية المفصلة في الفقرة ٢١ يمكن أن تساعد في السيطرة على الوضع وتحسينه.

وأخيرا، أعتقد أن السؤال الثالث من سفير صربيا والجبل الأسود تعلق بفيلق حماية كوسوفو وبالتدابير التي تعتزم بعثة الأمم المتحدة اتخاذها لكفالة أن يعمل الفيلق وفقا لولايته. وبوسعي أن أؤكد له، مثلما قلت قبل برهة، أن بعثة الأمم المتحدة وقوة كيفور ستظلان تعملان جنبا إلى جنب على نحو وثيق، وتراقبان عن كثب أنشطة الفيلق، بغرض تعزيز وكفالة الامتثال لأنشطته وفقا للولاية المنوطة به. والواقع أنه تم إنشاء فريق لتطوير الحماية المدنية، حسبما تشير إليه الفقرة ٤٨ من تقرير الأمين العام، بغية تحسين التنسيق بين مهام الفيلق وتطويرها بما يشكل امتثالا صارما لولايته. وفي الوقت نفسه، كنا صريحين جدا في التقرير حيال بعض الصعوبات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة وقوة كيفور مع فيلق حماية كوسوفو، وحيثما وجدت حالات تتصف بعدم الامتثال، فإنها تؤخذ على محمل الجد.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة وقوة كيفور اتخاذ التدابير التأديبية الضرورية حيثما تدعو الحاجة إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد العنابي على الإجابات والتوضيحات التي وافانا بها. ونشكره مرة أخرى على حضوره معنا هذه الجلسة.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.